الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن 2023-2028

الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن 2023-2028

تم إعداد هذه الاستراتيجية بدعم من:

المحتويات

شكر وتقدير	3
الملخص التنفيذي	4
1. مقدمة	5
1.1 أجندة الشباب والسلام والأمن	5
2.1 الرؤية والرسالة والقيم الجوهرية	7
3.1 المنهجية	8
2. تحليل السياق: الشباب في المنطقة العربية	10
1.2 السياق العام	10
2.2 وجهات نظر الشباب حول السلام والأمن	12
3.2 المشاركة السياسية المدنية	13
4.2 الأمن الاقتصادي	14
5.2 التعليم والإدماج الرقمي	15
6.2 المساواة بين الجنسين	17
7.2 تنقل الشباب	19
8.2 المناخ والأمن	20
3. المصطلحات الأساسية والمبادئ التوجيهية	22
1.3 تعريف الشباب	22
2.3 تعريف السلام والأمن	22
3.3 تعريف المشاركة الهادفة للشباب والقيادة الشبابية	23
4.3 المبدأ التوجيهي: مراعاة المساواة بين الجنسين	23
5.3 المبدأ التوجيهي: عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب	24
6.3 المبدأ التوجيهي: عدم الإضرار بالشباب ومراعاة ظروف النزاع	25
4. محاور الاستراتيجية وأهدافها	26
1.4 أولاً محور: المشاركة	26
2.4 ثانياً محور: الحماية	29
3.4 ثالثاً محور: الوقاية وتعزيز ثقافة السلام	31
4.4 رابعاً محور: الشراكات	36
5.4 خامساً محور: فك الارتباط وإعادة الإدماج	38
5. آليات تنفيذ الاستراتيجية	40
1.5 الإنجازات الحالية الداعمة لأجندة الشباب والسلام والأمن	40
2.5 تنفيذ الدول العربية للاستراتيجية	43
3.5 تنفيذ الاستراتيجية العربية على المستوى الإقليمي	43
6. الخلاصة	46
الملحق: المنهجية التشاركية في إعداد الاستراتيجية	47

شكر وتقدير

إن الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن هذه جاءت نتيجة تعاون مثمر بين جامعة الدول العربية وشركائها، حيث استفادت الاستراتيجية من الرؤى والتوجيهات من العديد من الشركاء والأفراد الذين نعرب لهم عن تقديرنا العميق.

نتوجه بخالص الشكر والتقدير لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب بأجهزته وأعضاءه، وشكر خاص لكل من:

- صاحب السمو الملكي الأمير/ عبد العزيز بن تركي الفيصل آل سعود، وزير الرياضة بالمملكة العربية السعودية ورئيس الدورة (46) لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب
- معالي الدكتور/ أشرف صبحي، وزير الشباب والرياضة بجمهورية مصر العربية، رئيس المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب
- معالي السيد/ محمد سلامة فارس النابلسي، وزير الشباب بالمملكة الأردنية الهاشمية، رئيس اللجنة الشبابية، ورئيس لجنة الخبراء المكلفة بمراجعة النسخة النهائية من الاستراتيجية
- السيدة/ سوسانا دكش، الخبيرة التي قامت بصياغة وإعداد الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن

وفريق عمل جامعة الدول العربية الذي قام بالإشراف على إعداد الاستراتيجية بتوجيه من معالي الأمين العام السيد/ أحمد أبو الغيط،

- معالي السفيرة الدكتورة/ هيفاء أبو غزالة، الأمين العام المساعد، رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية ورئيس لجنة إعداد الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن.
- السيد/ فيصل غسال، وزير مفوض، مدير إدارة الشباب والرياضة بالأمانة العامة
- السيدة / شعاع الدسوقي، وزير مفوض، مدير إدارة السياسات السكانية بالأمانة العامة
- السيدة / لينا عزيز شنيب، سكرتير أول، عضو إدارة الشباب والرياضة بالأمانة العامة
- الأنسة/ ياسمين إبراهيم، عضو إدارة السياسات السكانية بالأمانة العامة

ولم يكن تطوير هذه الاستراتيجية العربية ممكناً لولا دعم مكتب الأمم المتحدة للإتصال لدى جامعة الدول العربية، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام بالأمم المتحدة، وأكاديمية فولك برنادوت، ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية، والمكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بالإضافة إلى الممثلين عن الشباب، والذين وفروا الخبرة الفنية والمعرفة المتعمقة لهذا المسعى من خلال مجموعة الدعم الفني.

كما استفادت هذه الاستراتيجية العربية من استشارة وتوجيه ممثلي وزارات الشباب والرياضة من الشباب عبر مختلف الدول العربية والذين نعرب لهم عن امتناننا العميق.

الملخص التنفيذي

اعترافاً بأهمية العمل العربي المشترك من أجل دعم السلام والأمن في دول المنطقة وتعزيز أدوار الشباب ومساهماتهم في مجتمعاتهم، اعتمد مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب في دورته الخامسة والأربعين المنعقدة في 26 مايو 2022، القرار رقم 1010، الذي مهد الطريق لتطوير الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن للأعوام 2023-2028. وقد بنيت هذه الاستراتيجية بهدف أن تكون أداة وخارطة طريق لتنفيذ أجندة الشباب السلام والأمن وقرارات مجلس الأمن (2250، 2419، 2535) في المنطقة العربية وتعزيز التعاون على المستوى الإقليمي لدعم جهود البلدان العربية، من خلال رؤية تعزز من دور الشباب العربي في المشاركة الفاعلة، والمساهمة الإيجابية في قضايا التنمية، السلام، والأمن، وتوجه الشباب في الوطن العربي لبناء وإيجاد مجتمعات عربية أمنة تنعم بالسلام والأمن والاستقرار والازدهار من خلال مشاركة فاعلة للشباب في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من خلال تعزيز دورهم في عمليات صنع القرار، وزيادة مشاركتهم السياسية والمدنية، وتحقيق الأمن الاقتصادي، وضمان الحق في التعليم والإدماج الرقمي، وتعزيز مبدأ المساواة بين الجنسين، وضمان حرية التنقل، ومعالجة قضايا الأمن المناخي، من خلال الأخذ بقيم ومبادئ القيادة الشبابية الفاعلة، وشمول جميع الشباب، العدالة وسيادة القانون، والمساواة بين الجنسين. وقد شملت الاستراتيجية. وقد تضمنت الاستراتيجية (5) خمسة فصول، الفصل الأول، مقدمة حول أجندة الشباب السلام والأمن والرؤية والرسالة والمنهجية في إعداد الاستراتيجية العربية للشباب السلام والأمن، الفصل الثاني، تحليل سياق يراعي الشباب ويسلط الضوء على القضايا التي تؤثر على سلام وأمن الشباب العربي، الفصل الثالث، المفاهيم الأساسية والمبادئ التوجيهية التي يجب أخذها في جميع مراحل تنفيذ الاستراتيجية، الفصل الرابع، أولويات وأهداف الاستراتيجية التي ترتبط بالمحاور الخمسة للقرار 2250، المشاركة، الحماية، الوقاية، الشراكات، وإعادة الإدماج، الفصل الخامس والأخير، نهج التنفيذ الذي يحدد الخطوات القادمة على المستويين الوطني والإقليمي، ووضع الخطط، وعرض إنجازات المنطقة العربية حول أجندة الشباب السلام والأمن.

1 مقدمة

1.1 أجندة الشباب والسلام والأمن

يعد الشباب عنصر أساسي في بناء السلام واستدامته. منذ اعتماد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم2250 (UNSCR 2250)[1] بالإجماع حول الشباب والسلام والأمن في 9 ديسمبر 2015، والقرارين اللاحقين 2419 (2019) و2535 (2020)، ازداد الاعتراف بدور الشباب، على الصعيدين العالمي والعربي، كقوة إيجابية ومتكاملة لبناء مجتمعات سلمية ومستدامة ومزدهرة. ويمثل هذا القرار، الملزم بطبيعته[2]، تحولًا جوهريًا في فهم الدور الايجابي الذي يلعبه الشباب في منع نشوب النزاعات وحلها والحفاظ على السلام والأمن، ويدعو إلى المشاركة الهادفة للشباب على مختلف مستويات صنع القرار.

وقد لعبت المنطقة العربية، التي تشهد حاليًا أكبر عدد من الشباب، دورًا حاسمًا في دعم قرار مجلس الأمن رقم 2250، وفي أغسطس 2015، خلال «المنتدى العالمي للشباب والسلام والأمن»[3] الذي عُقد في عمان بالأردن حيث حشد الشباب أنفسهم للمطالبة بمقعد على طاولة جهود السلام والأمن. ويسر جلسات المنتدى أحمد الهنداوي من الأردن، وهو أول مبعوث للأمين العام للأمم المتحدة للشباب، وتوج المنتدى باعتماد «إعلان عمان للشباب»[4]، الذي دعا إلى إقامة مزيد من الشراكات مع الشباب بشأن معالجة قضايا السلام والأمن ومكافحة العنف وبناء السلام والمساواة بين الجنسين وتمكين الشباب وكان ذلك بمثابة نقطة تحول في الاعتراف بدور الشباب في بناء السلام من خلال محادثة بين الأجيال ومقاربة متعددة المستويات حددت أجندة دولية جديدة عُرفت بأجندة الشباب والسلام والأمن.

ولقد لقي القرار رقم 2250، الذي قدمته المملكة الأردنية الهاشمية بمبادرة من ولي العهد الأمير الحسين بن عبد الله الثاني، خلال ترأس المملكة لمجلس الامن كعضو غير دائم، اهتمامًا بالغًا من الحكومات والجهات الفاعلة الوطنية والدولية وصانعي السلام الشباب والجهات المدنية الفاعلة على حد سواء. إذ أنه يدعم سردية جديدة حول الشباب، ويوفر الاعتراف والشرعية لمساهماتهم، ويسلط الضوء على أولويات الشباب واحتياجاتهم، ويعزز تمثيل الشباب ومشاركتهم، ويدعم الشراكات معهم، ويكفل نهج قائم على الأدلة والمساءلة. يحدد قرار مجلس الأمن رقم 2250 خمسة ركائز للعمل وهي: المشاركة، والوقاية، والحماية، والشراكات، وفك الارتباط وإعادة الإدماج، ويدعو إلى تبني آليات تعالج الأسباب الكامنة وراء النزاعات وانعدام الأمن، ويتيح فرص للمشاركة الهادفة للشباب في عمليات بناء السلام والأمن والحفاظ عليهما.

منذ عام 2015، نما الزخم حول الشباب والسلام والأمن، وتم اعتماد قرارين لاحقين، هما: قرار مجلس الأمن رقم 2419 (في عام 2018) وقرار مجلس الأمن رقم 2535 (في عام 2020)[5]. حيث يدعو القرار رقم 2419

1 مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2015): القرار رقم 2250.

2 عنوان قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هو «صون السلم والأمن الدوليين» – وهو إشارة إلى المادة 39 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة – قرارات مجلس الأمن المنصوص عليها في الفصل السابع ملزمة.

3 عُقد المنتدى العالمي للشباب والسلام والأمن في عمان في الفترة من 21-22 أغسطس 2014، واستضافته المملكة الأردنية الهاشمية، وشارك في تنظيمه كيانات تابعة للأمم المتحدة (مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالشباب، ومكتب دعم بناء السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان)، وشركاء المجتمع المدني (البحث عن أرضية مشتركة والشبكة المتحدة لبناة السلام الشباب).

4 المنتدى العالمي للشباب والسلام والأمن (2015): إعلان عمان للشباب.

5 مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2018): القرار 2419؛ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2020): القرار 2535.

إلى الإدماج الهادف للشباب في بناء السلام على جميع المستويات، ويدعو القرار رقم 2535 إلى إضفاء الطابع المؤسسي على القرارات، ويشجع الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات منها «رسم خرائط الطريق المحلية والوطنية والإقليمية المكرسة للشباب والسلام والأمن»، بما في ذلك طلب تعزيز القدرات التقنية حول الشباب والسلام والأمن للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، وتوفير المساحات الأمنة لمشاركة الشباب الهادفة.

في العام 2019، اشتركت حكومات فنلندا وقطر وكولومبيا في استضافة الندوة الدولية الأولى حول مشاركة الشباب في عمليات السلام[6]، أعقبها مؤخرًا انعقاد مؤتمر افتراضي عالمي رفيع المستوى حول عمليات السلام الشاملة للشباب في عام 2022[7]، الذي أسفر عن إطلاق بيان مشترك رفيع المستوى[8] من قبل ممثلي حكومات قطر وكولومبيا وفنلندا، والذي سلط الضوء على دعمهم المتواصل لأجندة الشباب والسلام والأمن وشجع الدول الأعضاء على المضي قدمًا في تفعيله على المستوى القطري، فضلًا عن ذلك، تم إطلاق خطة عمل استراتيجية مدتها 5 سنوات لعمليات السلام الشاملة للشباب[9]، بالإضافة إلى طرح دليل استرشادي للمسؤولين الحكوميين بشأن تنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن[10].

لقد زاد الزخم حول أجندة الشباب والسلام والأمن بالتزامن مع زيادة تركيز هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة على منع نشوب النزاعات. وتستهدف أجندة الأمم المتحدة للحفاظ على السلام[11] منع نشوب النزاعات أو تصعيدها أو تكرارها ومعالجة الأسباب الجذرية وإنهاء الأعمال العدائية وضمان المصالحة الوطنية والمضي قدمًا نحو التعافي وإعادة الإعمار والتنمية. وجدير بالذكر، أن أجندة الحفاظ على السلام تعيد التأكيد على الدور المهم الذي يمكن أن يلعبه الشباب في منع نشوب النزاعات وحلها، وتعلن عن الشباب باعتبارهم فاعلًا رئيسيًا لاستدامة جهود بناء سلام شامل ومستدام وشمولية هذه الجهود وانجاحها.

تشكل القرارات الثلاثة (2250 و2419 و2535) معًا أساسًا لأجندة الشباب والسلام والأمن، مما يسلط الضوء على الارتباط الوثيق بين السلام والأمن والدور الموسع للشباب في التنمية المستدامة. وفي الواقع، يعد الإدماج الهادف للشابات والشباب أمرًا أساسيًا لالتزام خطة عام 2030[12] بمبدأ «عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب"، وتحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في تعزيز المجتمعات السلمية والعادلة والشاملة.

6 مكتب مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة للشباب: الندوة الدولية الأولى حول مشاركة الشباب في عمليات السلام.

7 مكتب مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة للشباب: قادة العالم يجددون التزامهم بأجندة الشباب والسلام والأمن.

8 بيان مشترك: حكومات دولة قطر وكولومبيا وفنلندا.

9 الائتلاف العالمي للشباب والسلام والأمن (2022): تفعيل خطة العمل الاستراتيجية الخمسية لعمليات السلام الشاملة للشباب.

10 الائتلاف العالمي للشباب والسلام والأمن (2022): تنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن على المستوى القطري: دليل استرشادي للمسؤولين الحكوميين.

11 الجمعية العامة للأمم المتحدة (2016): استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام؛ والقرار رقم 2282 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2016).

12 إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة: تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2017): حقائق سريعة: الشباب كشركاء في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

2.1 الرؤية والرسالة والقيم الجوهرية

من هذا المنطلق، واعترافًا بأهمية العمل العربي المشترك من أجل دعم السلام والأمن في دول المنطقة وتعزيز أدوار الشباب ومساهماتهم في مجتمعاتهم، اعتمد مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب في دورته الخامسة والأربعين المنعقدة في 26 مايو 2022، القرار رقم 1010، الذي يمهد الطريق لتطوير استراتيجية عربية إقليمية للشباب والسلام والأمن للأعوام 2023–2028.

الرؤية

شباب عربي مشارك، فاعل، وإيجابي في قضايا التنمية، السلام، والأمن.

الرسالة

مجتمع عربي آمن قادر على تحقيق مشاركة فاعلة للشباب في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من خلال تعزيز دورهم في عمليات صنع القرار، وزيادة مشاركتهم السياسية والمدنية، وتحقيق الأمن الاقتصادي، وضمان الحق في التعليم والادماج الرقمي، وتعزيز مبدأ المساواة بين الجنسين، وضمان حرية التنقل، ومعالجة قضايا الأمن والمناخ.

القيم الجوهرية

القيادة الشبابية الفاعلة، شمول جميع الشباب، التعاون والتشاركية في اتخاذ القرار، الالتزام السياسي، الحكمية الرشيدة، العدالة وسيادة القانون، المساواة بين الجنسين، التقييم والمتابعة الفعالة.

والهدف من هذه الاستراتيجية العربية أن تكون أداة وخارطة طريق لتنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن وقرارات مجلس الأمن رقم 2250، 2419 و2535 في المنطقة العربية، وأن تعمل على تعزيز التنسيق والتعاون على المستوى الإقليمي لدعم جهود البلدان العربية في هذا الشأن. وتهدف هذه الاستراتيجية على وجه التحديد إلى:

- تيسير الاعتراف بجهود الشباب في الدول العربية في مجال السلام والأمن ودعم تلك الجهود.
- تعزيز الشراكات والتعاون بين أصحاب المصلحة الرئيسيين (الشباب والدول الأعضاء والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام والقطاع الخاص والشركاء الإقليميون والدوليون)
- تيسير بلورة الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين الذين يشجعون المشاركة الشاملة للشباب في مجال السلام والأمن للسياسات والاستراتيجيات وخطط العمل والبرامج الوطنية التي يقودها الشباب والتي تركز على الشباب.
- زيادة مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار على كافة المستويات.
- الاستثمار في جهود ومبادرات الشباب في مجال بناء السلام.
- دمج جدول أعمال الشباب والسلام والأمن في السياسات والبرامج الوطنية.
- دعم مشاركة الشابات وتعزيز دورهن القيادي في مجال بناء السلام.
- تعزيز الشراكات والتعاون بين الشركاء (أصحاب المصلحة) حول تنفيذ أجندة الشباب السلام والأمن.

ترتكز الاستراتيجية على اليقين بأن الشباب مساهمون إيجابيون في مجتمعاتهم، وتعزز المشاركة الفعالة والهادفة للشباب في جميع المسائل المتعلقة بالسلام والأمن. فيعمل العديد من الشباب بالفعل في كافة أنحاء المنطقة العربية على المستوى الفردي أو كجزء من المجتمع المدني بنشاط لمنع نشوب النزاع وكذلك لتعزيز السلام والمصالحة، ويساهم الشباب في الدعوة على مستوى القاعدة الشعبية ضد كل اشكال العنف وإلى اقتلاع جذور العنف بكافة اشكاله، ويدعم الشباب الانتخابات السلمية والحكم الرشيد، ويعمل الشباب أيضا على منع التطرف العنيف وتعزيز التماسك الاجتماعي، ويتطوع الشباب في تنفيذ مشاريع التنمية المجتمعية وإطلاق مبادرات خاصة بها استكمالا لجهود الحكومات الوطنية.

واعترافا بأن تطبيق أجندة الشباب والسلام والأمن لها نفس القدر من الأهمية سواءً للبلدان التي تعاني من النزاعات أو في السياقات ما بعد النزاع أوفى البلدان المستقرة على حد سواء، ومن ثم فهي توفر إطارًا إقليميًا واسترشاديا نحو تنفيذ القرارات الثلاثة 2250 و2419 و2535)، بينما يحدد أصحاب المصلحة الوطنيون مسار التنفيذ الأنسب لها وفقا لسياق بلدانهم وأولوياتها وقدراتها.

تتمحور الاستراتيجية حول الفصول التالية:

- **الفصل الأول: مقدمة حول أجندة الشباب والسلام والأمن**، والرؤية والرسالة والمنهجية لإعداد الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن
- **الفصل الثاني: تحليل سياق يراعى الشباب**، والذي يسلط الضوء على القضايا الرئيسية التي تؤثر على سلام وأمن الشباب في الدول العربية.
- **الفصل الثالث: المصطلحات الأساسية والمبادئ التوجيهية**: المساواة بين الجنسين، وعدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب، وعدم الإضرار بالشباب، ومراعاة حساسية النزاع التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار في جميع مراحل تنفيذ الاستراتيجية.
- **الفصل الرابع: أولويات الاستراتيجية وأهدافها**، والتي تتمحور حول الركائز الخمسة للقرار: المشاركة، والحماية، والوقاية، بما في ذلك تعزيز ثقافة السلام، والشراكات وفك الارتباط وإعادة الإدماج.
- **الفصل الخامس: نهج التنفيذ**، الذي يحدد الخطوات التالية على المستويين الوطني والإقليمي، بدءًا من وضع خطط العمل، ومن ثم عرض الإنجازات الحالية في مجال الشباب والسلام والأمن في المنطقة العربية.

3.1 المنهجية

تسترشد هذه الاستراتيجية بالأطر العالمية والإقليمية والوطنية حول الشباب والسلام، وتبني على الجهود الراهنة في المنطقة الهادفة إلى تنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن.

تمت صياغة الاستراتيجية من خلال عملية تشاورية معمقة ضمت العديد من أصحاب المصلحة، من خلال ست مشاورات إقليمية ودورات تدريبية عقدت في الفترة ما بين ديسمبر 2021 وسبتمبر 2022، بالإضافة إلى استبيان للدول الأعضاء لتحديد الجهود الراهنة بشأن الشباب والسلام والأمن، ومراجعة بحثية للاستراتيجيات الوطنية للشباب والدراسات والتحليلات الإقليمية والمبادئ التوجيهية للسياسات. وقد تم خلال هذه العملية تشكيل مجموعة الدعم الفني لدعم جامعة الدول العربية في وضع الاستراتيجية،

وتألفت المجموعة من المنسقين من مكتب اتصال جامعة الدول العربية التابع للأمم المتحدة، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التابعة للأمم المتحدة، وأكاديمية فولك برنادوت، ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية، والمكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بالإضافة إلى إثنين من ممثلي الشباب.

اعترافا بالدور المحوري للشباب والشابات في مراحل التخطيط والتنفيذ ومتابعة أجندة الشباب والسلام والأمن، أخذت عملية الإعداد للاستراتيجية في عين الاعتبار إشراك مجموعة متنوعة من الشباب لضمان انعكاس آرائهم بالفعل في مرحلة التصميم. إجمالاً، وقد شارك أكثر من 300 شاب وشابة في عملية التشاور وجمع البيانات، بالإضافة إلى ممثلين عن وزارات الشباب والرياضة في الدول الأعضاء والخبراء الممثلين للأمم المتحدة وغيرهم من الشركاء.

وللمزيد من التفاصيل حول المنهجية والمشاورات، يرجى الرجوع إلى الملحق: المنهجية التشاركية.

جمع آراء الشباب العربي من خلال حوار الكتروني مبتكر للشباب حول السلام والأمن

في إطار جهود جامعة الدول العربية للوصول إلى مجموعة متنوعة من الشباب في كافة الدول العربية وتضمين رؤاهم وأولوياتهم في الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن، نظمت الأمانة العامة حوارًا الكترونيا للشباب حول السلام والأمن بالتعاون مع إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام، وذلك بالاستعانة بمنصة تفاعلية أتاحت للمشاركين من الشباب التفاعل مع المنظمين ومع بعضهم البعض.

وعممت الدعوة التي استهدفت الشباب الذين يعيشون في المنطقة العربية من الفئة العمرية 18–29 سنة على نطاق واسع عبر شبكات الشباب ووسائل التواصل الاجتماعي، وقد تضمن الحوار استبيانًا تفاعليًا تمحور حول أسئلة دارت حول معنى السلام والأمن، والتحديات التي يواجهها الشباب، ورؤية الشباب لخلق مجتمعات تنعم بمزيد من السلام والأمن، وشارك في هذا الحوار 295 من الشباب (176 شابةً و114 شابا، و5 أفراد فضلوا عدم الإفصاح عن جنسهم) مثلوا ما لا يقل عن 13 بلد عربي، كان الطلاب والشباب العاملين ممثلين على نحوٍ متساوٍ، بينما كان 11 ٪ عاطلين عن العمل أو ربات منزل، وكان أغلب المشاركين من مناطق حضرية، بينما يعيش 26 ٪ منهم فقط في مناطق ريفية أو مدن صغيرة، و ترك للمشاركين حرية عدم الإفصاح عن أسمائهم عند الإجابة على الأسئلة ذات النهايات المفتوحة والنهايات المغلقة سواء كانت بالكتابة أو في التصويت على الاستبيانات أو التصويت على إجابات بعضهم البعض.

2 تحليل السياق: الشباب في المنطقة العربية

إن تحليل السياق الذي يراعي الشباب (ذكورا وإناث) يعد شرطًا أساسيًا لتنفيذ أجندة الشباب والسلام بشكل ناجح، ويعرض هذا الجزء نظرةً عامةً على السياق في المنطقة العربية، مع تسليط الضوء على الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والأمني للشباب. وليس من الممكن فصل الشباب والسلام والأمن عن جوانب التنمية الأخرى نظرًا لوجود علاقة تكافلية بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان، وتحديداً، دمج الشباب في جميع مجالات المجتمع[13].يعد فهم الشباب بتنوعهم واختلاف أولوياتهم وتجاربهم أمرًا ضروريًا لتحديد الأسباب الجذرية للنزاع ودوافعه، وكذلك الفرص المتاحة لاستدامة السلام، ولمكافحة الصورة النمطية والخرافات المحيطة بالشباب[14].

1.2 السياق العام

تعد المنطقة العربية من المناطق الشابة، إذ يمثل الأطفال والشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 عامًا نسبة 60٪ من إجمالي السكان[15]، وفي عام 2015، بلغ عدد الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 - 24 سنة أكثر من 71 مليون نسمة، لتبلغ ما يتجاوز 92 مليون نسمة بحلول عام 2030[16]، فيما بلغ عدد الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-29 سنة حوالي 110 مليون نسمة[17]، وتتراوح التقديرات القطرية للسكان الشباب بين 20 إلى 80٪ من الإجمالي – تعزى الاختلافات إلى التعريفات المتنوعة للشباب[18]، ومع ذلك فمن الواضح أن الشباب في المنطقة يمثلون طاقة ديموغرافيّة هائلة وحيويّة بالنظر إلى عددهم، وهم يمثلون مجموعة من أصحاب المصلحة الرئيسيين لتعزيز السلام والمشاركة المدنية والسياسية والازدهار والتنمية في المنطقة.

تتخذ هذه الاستراتيجية نهجًا إقليميًا وتقدم مجموعةً من المبادئ التوجيهية لتنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن. ومع ذلك، من الضروري الأخذ بعين الاعتبار السياق الخاص بظروف الشباب العربي، حيث تتسم الدول العربية بتنوع واختلاف سياقات التنمية - بما في ذلك البلدان ذات الدخل المرتفع والمتوسط والمنخفض والبلدان التي تشهد مراحل مختلفة من النزاع. فالشباب في الدول العربية ليسوا مجموعةً متجانسةً، ولكنهم متنوعون حسب اللغة والدين والمذاهب والانتماءات الإقليمية والولاءات القبلية والعرقية، وهم يمثلون جزءًا من العديد من الأنظمة المتشابكة في نسيج مجتمعاتهم، ويصنفون حسب العمر والجنس والتعليم والمناطق الجغرافية والسياسات والموارد، وتتباين الفرص والتحديات المتاحة للشباب في الدول العربية وفقا للمكان الذي يعيشون فيه.

13 صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام (2018): السلام المفقود: دراسة تقدم مستقلة حول الشباب والسلام والأمن.

14 أكاديمية فولك برنادوت (2020): كتيب مستشار الشباب والسلام والأمن.

15 لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا: استجابة الإسكوا لاستراتيجية الأمم المتحدة للشباب، نشرة التنمية الاجتماعية، المجلد السابع، العدد الثاني - فبراير 2021.

16 المرجع نفسه.

17 لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا: آثار جائحة كوفيد- 19 على الشباب في المنطقة العربية - حزيران/يونيو 2020.

18 استنادًا إلى تحليل الاستراتيجيات الوطنية للشباب، والتحليلات القطرية المشتركة للأمم المتحدة، وأطر عمل الأمم المتحدة للتعاون مع الحكومات في مجال التنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بمؤشر التنمية البشرية، وهو مؤشر لقياس التمتع بحياة طويلة وصحية والتمتع بالتعليم ومستوى معيشي لائق[19]، تنقسم المنطقة إلى أربع فئات: دول مجلس التعاون الخليجي[20]، التي ترتفع بها نسب التنمية البشرية بشكلٍ كبيرٍ، في حين تمثل دول المغرب[21] والمشرق[22] نسبًا عاليةً ومتوسطةً من التنمية البشرية، ومن ناحية أخرى تحقق بلدان الجزء الجنوبي من المنطقة العربية[23] نسبًا منخفضةً من التنمية البشرية.

وتجدر الإشارة إلى أنه هناك أجزاء من المنطقة العربية تتمتع باستقرار نسبي، بينما تعاني العديد من البلدان من النزاعات المسلحة وانعدام الاستقرار السياسي، ما يفاقم من التحديات التي تواجه الشباب، ويقوض الثقة الاجتماعية والمدنية، ويرسخ ثقافة العنف ويعرقل بشدة الأعراف الاجتماعية والنظام الاجتماعي، ويؤدي أيضًا إلى خفض قدرة المؤسسات والأنظمة على الصمود. ويعيش حوالي 30٪ من إجمالي السكان في المنطقة العربية في مناطق متأثرة بالنزاعات[24]، ويتأثر الشباب على نحو متفاوت بالعنف والنزاع المسلح ويشاركون فيه كجنود ومقاتلين وأفراد في الجماعات العسكرية، بل وكضحايا للعنف والاعتقالات التعسفية والإعاقة الجسدية والنزوح والعنف القائم على الجنس[25]. أما على الصعيد العالمي، يتمتع الشباب بفرص أقل للمشاركة في عمليات السلام وحل النزاعات، على الرغم من حقيقة أن هذه الأجيال الشابة هي التي سترث وتواجه عواقب اتفاقيات السلام وتستفيد من تنفيذها.

وفيما يتعلق بالمخاوف العابرة للحدود، تعمل الحكومات في جميع أنحاء المنطقة العربية على مكافحة التطرف العنيف والإرهاب والاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر والجريمة المنظمة[26]، وسلطت السيرة الموجزة للعديد من المجندين في الجماعات المتطرفة العنيفة الضوء على الشباب وسط مخاوف متزايدة بشأن تشددهم. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه لا يشارك في هذا العنف سوى أقلية من الشباب، وغالبًا ما يكون الشباب على مستوى العالم ضحايا للعنف الذي ترتكبه الجماعات المتطرفة، ويخضعون لشروط أمنية مبالغ فيها[27]، وردا على هذا الوضع، أتخذ الشباب والشابات في الدول العربية إجراءاتٍ لمواجهة التطرف العنيف، بدءًا من إطلاق حملات مناصرة للحد من العنف عبر الإنترنت وخارجه، وصولًا إلى تعزيز فك الارتباط وإعادة الإدماج للشباب المشاركين السابقين في الجماعات المتطرفة ودعم مبادرات التثقيف. وبالتالي، كما هو موضح في الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب، التي اعتمدها مجلس وزراء الداخلية العرب في مارس 2022[28]، يعد تمكين الشباب وإشراكهم ودعم الدور الإيجابي الذي يضطلعون به في مجتمعاتهم أمرًا بالغ الأهمية لمواجهة التطرف العنيف.

تهدف البرامج الحكومية في المنطقة إلى إنشاء مجتمعات آمنة ومستقرة أو الحفاظ على أمنها واستقرارها، وحماية حقوق الأشخاص وسيادة القانون وتحسين الخدمات العامة واستدامتها. على الرغم من ذلك،

19 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - مؤشر التنمية البشرية (2021).

20 الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية وعمان وقطر والكويت.

21 تونس والجزائر وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا.

22 الأردن وسوريا والعراق وفلسطين ولبنان.

23 جيبوتي والسودان الصومال وجزر القمر واليمن.

24 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2022): التقرير العربي للتنمية البشرية – تعظيم فرص التعافي الشامل والمرن في حقبة ما بعد كوفيد-19.

25 الائتلاف العالمي للشباب والسلام والأمن (2022): تفعيل خطة العمل الاستراتيجية الخمسية لعمليات السلام الشاملة للشباب.

26 استنادًا إلى التحليلات القطرية المشتركة للأمم المتحدة وأطر عمل الأمم المتحدة للتعاون مع الحكومات في مجال التنمية المستدامة.

27 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2020): الخطوط الأمامية – الشباب والشابات في طليعة منع التطرف العنيف والتصدي له.

28 جامعة الدول العربية (2022): الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب، انظر أيضًا: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (2020): من أجل استراتيجية عربية لمكافحة التطرف العنيف والفكر المتشدد ومعالجة آثارهما.

فإن قدرة الحكومات على مواجهة العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مقيدة بالنزاع والانقسام السياسي وتفكك هياكل الحكم وعدم الكفاءة وانعدام الشفافية في الخدمة المدنية. وقد فرضت جائحة كوفيد-19 العالمية تحديات هائلة على المنطقة بأكملها، وإن كانت بدرجات متفاوتة، إلا أنها القت بتداعياتها على الحوكمة والاقتصاد والمجتمعات وفرضت تحديات على المجتمع المدني والمساحة المدنية المفتوحة في المنطقة[29]، وقد جاهدت المؤسسات من أجل تلبية احتياجات كافة فئات المجتمع، بما في ذلك الشباب والنساء والفئات المهمشة[30].

2.2 وجهات نظر الشباب حول السلام والأمن

بالنسبة للشباب، فإن السلام والأمن يعنيان أكثر بكثير من مجرد غياب العنف أو إنهاء النزاع العنيف، فقد أيد الشباب الذين تمت استشارتهم في إعداد الاستراتيجية الرأي القائل بأن السلام يعني الأمن والحرية في التعبير عن آرائهم، وقبول الآخر، وتحقيق العدل والمساواة وتحمل المسؤولية الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان، فضلًا عن الاستقرار والأمن وغياب النزاعات والحروب، ودعوا إلى تعليم السلام وقيم التسامح وحل النزاعات وتعزيز الحكم وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وخلق فرص متكافئة لجميع الشعوب والفئات في المجتمعات العربية لتحقيق الاستقرار والسلام المستدام. كما أعرب الشباب أن تحمل الأشخاص مسؤولية أفعالهم وتصرفاتهم والتزامهم بقيم السلام يمثل-من وجهة نظرهم - أولوية أكثر من الحوار بين القادة السياسيين أو المساعدات الدولية.

من ناحية أخرى، عرّف الشباب الذين تمت استشارتهم «الأمن» على أنه شعور بالأمان والاستقرار في حياة الفرد ومستقبله، كما وصفوا الأمن بأنه حرية الفكر والرأي واحترام القوانين وتعزيز الاحترام المتبادل بين مختلف فئات المجتمع، وانعكست هذه الآراء على مفهوم الأمن الإنساني[31] ،والذي يعرف بأنه التحرر من الخوف، والتحرر من العوز، وحرية العيش بكرامة، واتخاذ تدابير شاملة وقائية محورها الناس بحيث تعزز حماية جميع الأفراد وجميع المجتمعات وتمكينهم.

وأعرب أغلب الشباب عن قلقهم بشأن النزاع أو تهديداته على مجتمعاتهم، وكان القلق يسود أكثر بين الشباب الذين يعيشون في سياقات غير مستقرة مقارنةً بغيرهم. ومن العوامل الأخرى التي تهدد جهود السلام والأمن التي وصفها الشباب هي انتشار الأخبار المزيفة ونظريات المؤامرة، والتهديد بالعنف أو المضايقة من قبل أولئك الذين لديهم سلطة أكبر، كما شكلت أوضاع المهاجرين واللاجئين والجريمة المنظمة والإرهاب وعودة المقاتلين الأجانب مثار للقلق لدى البعض، وإن كان بدرجة أقل.

رأى غالبية الشباب الذين تمت استشارتهم أن الشعوب العربية لديها ثقافة وأسلوب حياة مشترك، وأشاروا إلى التراث واللغة والدين والتاريخ والعادات والتقاليد كعوامل مشتركة، كما اعتبروا أن حلمهم ببناء مجتمعات مسالمة ومزدهرة حلم مشترك. كما ذكروا أيضًا العوامل التي تخلق الاختلاف والانفصال بين مختلف شعوب المنطقة، بما في ذلك التمييز وعدم المساواة بين الفئات المختلفة، ونقص المعرفة والوعي حول الآخرين أو التسامح معهم، والتطلعات السياسية المختلفة داخل المنطقة.

29 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2022) التقرير العربي للتنمية البشرية – تعظيم فرص التعافي الشامل والمرن في حقبة ما بعد كوفيد-19.

30 استنادًا إلى التحليلات القطرية المشتركة للأمم المتحدة وأطر عمل الأمم المتحدة للتعاون مع الحكومات في مجال التنمية المستدامة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (2021): نحو مؤشر حوكمة عربي.

31 قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 290/66.

3.2 المشاركة السياسية المدنية

خلال فترة إعداد الاستراتيجية، أعرب الشباب والشابات باستمرار عن رغبة شديدة لإدماجهم على نحو متكافئ وهادف في المشاركة المدنية والسياسية. خاصة إن المشاركة الهادفة للشباب تمثل قواعد الأساس لاستقرار الحكومات وتعزيز شرعيتها: فقد وثقت دراسات أجريت مؤخرًا أن الشباب في المنطقة يزدادون إحباطًا بسبب إغفال أولوياتهم المتمثلة في الأمان والتعليم والبطالة وعدم التمكين وعدم المشاركة الإيجابية في صنع القرار[32]. وقد كان الربيع العربي بمثابة نقطة تحول للعديد من بلدان المنطقة، وأصبح الشباب في الدول العربية يدركون ضرورة المشاركة وأهميتها بالنسبة لهم ولمجتمعاتهم ومستقبلهم، ونتيجةً لذلك، ازداد اعتراف الحكومات بتطلعات الشباب العربي للمشاركة في عملية صنع القرار والمشاركة في الإصلاحات السياسية والديمقراطية والاقتصادية التي تهدف إلى زيادة إدماج الشباب[33].

تجدر الإشارة إلى أن نسب عضوية الشباب والشابات في الأحزاب السياسية في المنطقة العربية منخفضة، كما هو الحال بالنسبة للنساء من جميع الفئات العمرية، بما في ذلك الشابات[34]، ولا يزال الشباب يمثلون أقلية في برلمانات غالبية الدول العربية أو يستبعدون من المشاركة فيها[35]، وذلك على الرغم من إجراء تعديلات تشريعية مهمة في عدد من البلدان لتيسير مشاركة الشباب. وفيما يتعلق بالمشاركة المدنية، ينجذب الشباب العربي أكثر إلى الأنشطة المجتمعية مثل الأعمال الخيرية والعمل التطوعي والمساعدة الشخصية، بينما نسبة عضوية الشباب في المنظمات الخيرية والإنسانية أقل قليلاً من المتوسط العالمي (حوالي 16٪)[36]. وبالمقارنة مع الشباب في بقية أنحاء العالم، يشارك الشباب العربي بشكل أقل في منظمات المجتمع المدني المسجلة (19٪) ويشارك بشكل أكبر من خلال الحركات الاجتماعية غير المسجلة[37]، كما وينعكس عزوف الشباب عن المشاركة من خلال القنوات الرسمية خلال ابتعادهم عن التصويت في الانتخابات (48٪ على المستوى الإقليمي)[38].

أفادت الغالبية العظمى من الشباب والشابات الذين تمت استشارتهم حول هذه الاستراتيجية أن معظمهم فاعلون في منظمة أو حركة أو شبكة شبابية، ينشط فيها الشبان بشكل أكبر من الشابات، وأفادوا بأنهم يشاركون في مجموعة كبيرة من الأنشطة، التي تتنوع ما بين بناء السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، إلى البيئة وتغير المناخ والصحة وريادة الأعمال والتعليم ودعم الفئات المهمشة وتبادل الأفكار بين الشباب، كما يشاركون في الأنشطة السياسية والدينية، وإن كان بدرجة أقل، ومع ذلك، فقد أدلى نصفهم فقط بصوته في الانتخابات الوطنية الأخيرة، وأفاد أكثر من الثلث بقليل إنهم أدلوا بأصواتهم في الانتخابات المحلية. وفيما يتعلق بالأنشطة والمشاركة المدنية، أفاد الشباب بأنهم يشاركون آرائهم من خلال منشورات ذات أهمية اجتماعية عبر منصات التواصل الاجتماعي، ويشاركون أيضًا

32 منظمة الأمم المتحدة للطفولة (2019): جيل 2030 في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا - الاستثمار في الأطفال والشباب اليوم لضمان منطقة مزدهرة في المستقبل.

33 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2022): التقرير العربي للتنمية البشرية – تعظيم فرص التعافي الشامل والمرن في حقبة ما بعد كوفيد- 19.

34 مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي: الحكم ومستقبل العالم العربي.

35 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013): توسيع فرص الشباب في المنطقة العربية.

36 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2022): التقرير العربي للتنمية البشرية - توسيع فرص التعافي الشامل والمرن بعد كوفيد- 19 بناء على دراسة أجريت في مصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا والمغرب وتونس.

37 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013): توسيع فرص الشباب في المنطقة العربية.

38 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013): توسيع فرص الشباب في المنطقة العربية.

في الأنشطة الشبابية التي تنظمها الجامعات أو المدارس، ويتطوعون لقضايا تهمهم. وكانت أقلية فقط قد اتصلت بممثلين منتخبين، أو شاركت في حملة سياسية، أو وقعت على عريضة بشأن القضايا التي يهتمون بها.

ولا ينبغي تفسير هذه الاتجاهات تلقائيًا على أنها تجاهل من جانب الشباب، لأنها يمكن أن تشير أيضًا إلى نقص المهارات والمساحات والآليات والأدوات المناسبة المتاحة لهم للمشاركة. وقد أشار الشباب الذين تمت استشارتهم حول هذه الاستراتيجية إلى انعدام الثقة بشأن سماع أصواتهم أو أخذها بعين الاعتبار. وبالنسبة لأسباب انخفاض المشاركة المدنية، أرجع الشباب ذلك إلى الخوف من عواقب المشاركة أو من المضايقات التي قد تحدث، أو نقص الوعي بآليات المشاركة وإغفال أهمية المشاركة، وافتقارهم للمساحات والمنصات التي تتيح لهم التفاعل مع بعضهم البعض ومع صناع القرار. ودعوا السلطات إلى ضرورة اتخاذ إجراءات محددة لتعزيز مشاركة الشباب في عمليات بناء السلام والأمن، مثل تقديم الدعم المعنوي والمالي للأنشطة والاجتماعات والفاعليات الشبابية، وبناء المهارات المدنية للشباب، وإدماج مشاركة الشباب في المؤسسات التعليمية، وإشراكهم في صنع القرار، وإقامة حوار أوسع نطاقًا وأكثر منهجية مع الشباب.

4.2 الأمن الاقتصادي

شكلت المخاوف ذات الصلة بالبطالة وانعدام فرص العمل اللائق والفقر أحد القضايا الرئيسية فيما يتعلق بالسلام والأمن للشباب الذين تمت استشارتهم في إعداد الاستراتيجية. وفي الواقع أن ظاهرة البطالة لدى الشباب هي ظاهرة عالمية بلغت نحو 15,6٪ في جميع أنحاء العالم في عام 2021، وهي نسبة تمثل أكثر من ثلاثة أضعاف معدل الكبار غير الشباب[39]. وتعاني المنطقة العربية من معدلات عالية من البطالة بين الشباب، وبنسبة أكبر بين الشابات، والتي تقدر بنحو 30٪ (26٪ للشبان و42٪ للشابات في الفئة العمرية 15-24)[40]. وتعد نسبة الشباب العرب خارج أطر التعليم أو العمل أو التدريب مرتفعة (NEET)[41] ، حيث تبلغ 19,7٪ للشبان، والضعف تقريبًا بين الشابات (41,9٪)[42].

تشترك جميع دول المنطقة في ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب مقارنة بباقي عدد السكان، وخاصة بالنسبة للشابات اللائي يتحملن عبئًا غير متناسب من أعمال الاعتناء بالمنزل والعائلة غير مدفوعة الأجر، ما يحد من مشاركتهن الاقتصادية. كما ويعمل 85٪ من الشباب العرب ممن هم في سن العمل في القطاع غير الرسمي، وهو ما يحد من أو يمنع وصولهم لخدمات التأمين الاجتماعي والصحي أو التسهيلات الائتمانية[43].

39 منظمة العمل الدولية (2022): اتجاهات التوظيف العالمية للشباب 2022.

40 تقديرات منظمة العمل الدولية لعام 2021 - مأخوذة من بيانات البنك الدولي - تم اقتباس التقديرات الخاصة بفلسطين من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لدولة فلسطين 2018-2022.

41 NEET: Youth Not in Education, Employment, or Training.

42 منظمة العمل الدولية (2022): الاستخدام والآفاق الاجتماعية في العالم: اتجاهات 2022.

43 لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا: آثار جائحة كوفيد-19 على الشباب في المنطقة العربية حزيران/يونيو 2020؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2022): التقرير العربي للتنمية البشرية – تعظيم فرص التعافي الشامل والمرن في حقبة ما بعد كوفيد-19؛ ومنظمة العمل الدولية (2022): الاستخدام والآفاق الاجتماعية في العالم: اتجاهات 2022.

على المستوى الإقليمي، كانت نسبة الفقر المدقع متوسطة نسبياً، وقبل جائحة كوفيد-19، كان الفقر متعدد الأبعاد – المتمثل في نسب الحرمان من الخدمات الصحية والتعليمية وتدنى مستويات المعيشة التي تواجهها الأسرة أو الفرد في وقت واحد[44] - في تراجع[45]، ومع ذلك، لا يزال الفقر متعدد الأبعاد منتشرًا ولا يقتصر على أقل البلدان نمواً. يعاني حوالي 14٪ من السكان في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من الفقر متعدد الأبعاد[46] مع وجود اختلافات كبيرة بين المناطق الريفية والحضرية، مقارنةً بمختلف المقاطعات أو الولايات داخل البلدان[47]. وبالإضافة إلى الفقر وعدم إتاحة فرص عمل، يعاني الشباب العربي من نقص في توفير السكن بأسعار معقولة، خاصة في المناطق الحضرية[48]، مما يعيق انتقال الشباب إلى مرحلة البلوغ المستقل، وكذلك الزواج وبناء أسرة[49].

5.2 التعليم والإدماج الرقمي

يمثل التعليم عالميًا جوهر عملية السلام والأمن وهو أحد الشواغل الرئيسية وله أهمية قصوى لدى الشباب في مختلف أنحاء العالم، من ناحية[50]، أثبتت الدراسات العالمية وجود صلة وثيقة بين عدم المساواة في التعليم واحتمالية نشوب نزاع عنيف[51]، ومن ناحية أخرى، تعمل المؤسسات التعليمية كمنصات هامة للتواصل بين الشباب والدولة، وتسعى إلى بناء التماسك الاجتماعي والمواقف السلمية وزيادة الشعور بالانتماء.

وجدير بالذكر أن الدول العربية حققت تقدمًا بالغًا في المؤشرات التعليمية، تتمثل في ارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس، وحصول الجميع تقريبًا على المستوى الابتدائي من التعليم، وحصول ما يصل إلى 70٪ على مستوى التعليم الثانوي[52]، وفي الوقت ذاته تميل أيضًا الأقليات والشباب من ذوي الاحتياجات الخاصة في الكثير من السياقات[53]إلى عدم الالتحاق بالمدرسة، وكلما تقدمت المرحلة التعليمية، انخفض عدد النساء وسكان الريف والسكان الأشد فقراً في الالتحاق بالمدارس[54]. وكما لوحظ بالفعل، إن نسبة الشباب

44 مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية: المؤشر العالمي للفقر متعدد الأبعاد - يعتبر الفقر متعدد الأبعاد الحرمان من خلال ثلاثة أبعاد و10 مؤشرات: ألا وهي، الصحة (وفيات الأطفال، التغذية)، والتعليم (سنوات الدراسة، الالتحاق بالتعليم)، ومستويات المعيشة (توافر مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء ووقود الطهي والإسكان وملكية الأصول).

45 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (2021): المؤشر العالمي للفقر متعدد الأبعاد 2021: الاختلافات حسب العرق والطائفة والنوع الاجتماعي - يقدم التقرير بيانات عن سبع دول هي: الأردن وتونس والسودان والعراق وفلسطين وليبيا ومصر.

46 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (2021): المؤشر العالمي للفقر متعدد الأبعاد 2021: الاختلافات حسب العرق والطائفة والنوع الاجتماعي.

47 جامعة الدول العربية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (2017): التقرير العربي للفقر متعدد الأبعاد - شمل التحليل 10 دول: الأردن وتونس والجزائر والسودان والعراق وجزر القمر ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن؛ وكذلك تحليل فقر الأطفال في فلسطين.

48 لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (2020): التقرير العربي للتنمية المستدامة لعام 2020.

49 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013): توسيع الفرص المتاحة للشباب العربي.

50 صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام (2018): السلام المفقود: دراسة تقدم مستقلة حول الشباب والسلام والأمن.

51 الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (2017): الشباب وبناء السلام ودور التعليم.

52 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013): توسيع الفرص المتاحة للشباب العربي.

53 منظمة الأمم المتحدة للطفولة (2015): العدالة والوصول إلى التعليم ومخرجات التعلم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (2021): التقرير العربي لفجوة النوع الاجتماعي 2020 : المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة.

54 لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (2021) التقرير العربي لفجوة النوع الاجتماعي 2020 : المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة.

المتواجدين خارج أطر التعليم أو العمل أو التدريب في المنطقة العربية مرتفعة (19,7٪ للشباب و41,9٪ للشابات)[55]، لا تركز الاستراتيجيات الحكومية [56] في المنطقة العربية فقط على ضمان التحاق الجميع بالمدارس فحسب، بل تركز أيضًا على تحديث مهارات الشباب، والاهتمام بجودة التعليم، وتقديم مناهج تعليمية أكثر مرونة، وزيادة التركيز على مهارات القرن الحادي والعشرين، مثل التفكير النقدي، ومهارات حل المشكلات، ومحو الأمية الإعلامية، وزيادة القدرة على الإبداع والابتكار[57].

وإلى جانب الدور الحيوي الذي تلعبه المدارس في نقل المعرفة والمهارات، فهي تؤدي دورًا بارزًا في تشكيل القيم والأعراف و السلوكيات والتوجهات الاجتماعية والثقافية، كما يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في زيادة تحفيز المشاركة المدنية للشباب، وتعزيز قيم السلام واللاعنف، وعلى الرغم من ذلك، يرى العديد من الشباب في المنطقة العربية أن الأمن الجسدي والعاطفي يكون أكثر عرضة للخطر في الأوساط التعليمية، ووفقًا للأبحاث، يعاني 41٪ من الطلاب في منطقة الدول العربية من التنمر، بينما لا يزال يُمارس العقاب الجسدي في المدارس ولا يزال قانونيًا في العديد من البلدان[58]، وهذه العوامل من شأنها أن تقوض بشدة قدرة المدارس على تعزيز قيم السلام واللاعنف، وتؤثر أيضًا سلبا على القيم والاتجاهات التي ينتهجها البعض.

يعد تطوير المهارات الرقمية لدى الشباب أمرا بالغ الأهمية لنجاحهم التعليمي والمهني ولتعزيز مشاركتهم المدنية، وتعتبر الرقمنة والإنترنت بمثابة المحرك الأساسي للمساواة لقدرتها على توفير المزيد من الفرص لجميع فئات المجتمع، وقدرتها على زيادة سرعة الحراك الاجتماعي، ودعم الفئات المهمشة والسماح لوصولها إلى منصات التفاعل، ولوسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية أهمية كبيرة لربط الشباب بمجتمعاتهم وتسهيل الأعمال التطوعية، وهى أيضا بمثابة منصات تكفل للشباب حرية التعبير عن مخاوفهم وشواغلهم وتمكنهم من تبادل أفكارهم، ومن التواصل مع السلطات من خلال ما تقدمه شبكات الإنترنت من خدمات الكترونية وآليات لمعرفة ردود الفعل ومنصات المعرفة.

تبلغ نسب الوصول إلى خدمات الانترنت المنزلي في دول المنطقة العربية مقدارًا أعلى بقليل من المتوسط العالمي[59]، إذ بلغت نسبة انتشار الإنترنت 58٪ في عام 2017[60]، ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة رقمية ملحوظة، فالرجال أكثر استخدامًا للإنترنت من النساء (61٪ مقابل 47٪ في عام 2019)، وإمكانية الوصول إلى الإنترنت أعلى لدى الأسر في المناطق الحضرية منها لدى الأسر في المناطق الريفية (74٪ مقابل 38٪)[61]. ووفقًا للتقديرات، فإن 64٪ من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك وتويتر

55 منظمة العمل الدولية (2022): الاستخدام والآفاق الاجتماعية في العالم: اتجاهات 2022.

56 استنادًا إلى تحليل الاستراتيجيات الوطنية للشباب، والتحليلات القطرية المشتركة للأمم المتحدة، وشراكة الأمم المتحدة وأطر عمل الأمم المتحدة للتعاون مع الحكومات في مجال التنمية المستدامة.

57 محمد فاعور (2013): تعليم المواطنة في الدول العربية - واشنطن العاصمة: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (2019): جيل 2030 في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا - الاستثمار في الأطفال والشباب اليوم لضمان منطقة مزدهرة في المستقبل.

58 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2022): التقرير العربي للتنمية البشرية – تعظيم فرص التعافي الشامل والمرن في حقبة ما بعد كوفيد-19.

59 الاتحاد الدولي للاتصالات (2021): الاتجاهات الرقمية في منطقة الدول العربية عام 2021.

60 البنك الدولي (2019): مؤشرات التنمية العالمية.

61 الاتحاد الدولي للاتصالات (2021): الاتجاهات الرقمية في منطقة الدول العربية في عام 2021 - الاستثناء هو دول مجلس التعاون الخليجي: في عمان والكويت والإمارات العربية المتحدة، كانت النساء يستخدمن الإنترنت أكثر من الرجال، في قطر والمملكة العربية السعودية والبحرين كان كلا الجنسين متساويين.

وانستجرام وغيرها) في الدول العربية تقل أعمارهم عن 30 عامًا إضافةً إلى سنابتشات وتشكل النساء حوالي ثلث مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي[62].

ومن ناحية أخرى، من الممكن أن يكون الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي بمثابة أرض خصبة للمعلومات المضللة والسرديات المستقطبة ووجهات النظر المتطرفة العنيفة، مما يقوض الثقة والأمن والتماسك الاجتماعي في المجتمعات، وكما هو الحال في أي مكان آخر في العالم، زادت وتيرة الأخبار الزائفة في المنطقة العربية[63]، ودعا الشباب الذين تمت استشارتهم لوضع هذه الاستراتيجية إلى ضرورة التصدي لخطابات الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي. كما أعربوا عن قلقهم بشأن عمليات النصب والاحتيال وإساءة استخدام البيانات الشخصية والمطاردة السيبرانية (عبر الإنترنت) والتتبع باعتبارها تهدد أمنهم الشخصي. تتطلب مواكبة رقمنة المجتمعات في جميع أنحاء العالم زيادة متناسبة في الإلمام بالمعرفة الرقمية والإعلامية والمعلوماتية لدى المواطنين، بما في ذلك الشباب المشاركين في العمل المدني. وكما أظهرت جائحة كوفيد-19، فإن الشباب في جميع أنحاء العالم قادرون على الاستفادة من الأدوات الرقمية للارتقاء بالأنشطة المدنية الكترونيا، ومع ذلك، ففي الوقت ذاته، من الممكن أن يؤدي ذلك إلى تعرض المشاركين في العمل المدني من الشباب لمزيد من المضايقات وخضوعهم للرقابة عبر الإنترنت[64].

6.2 المساواة بين الجنسين

إن تعزيز المساواة بين الجنسين ليس مجرد مسألة حقوق وعدالة اجتماعية، بل هو أيضًا عنصر هام في استقرار المنطقة العربية وأمنها وازدهارها، يعيد كل من القرار رقم 1325 الصادر عن مجلس الأمن[65] بشأن المرأة والسلام والأمن وخطة العمل العربية لتنفيذ القرار[66]، التأكيد على دور المرأة المحوري في منع نشوب النزاعات وحلها، مما يجعل مشاركتها ومساهمتها الكاملة، محورية لتعزيز كافة الجهود المبذولة من أجل الحفاظ على السلام والأمن، وأثبتت الأبحاث القائمة على الأدلة أن المساواة بين الجنسين عامل جوهري في أمن البلدان واستقرارها، حيث يمكن للفجوات الأكبر بين الجنسين والمستويات الأعلى من العنف ضد المرأة أن تنذر بميل المجتمع إلى نشوب النزاع العنيف [67]. ومن هذا المنطلق، تقدم أجندة الشباب والسلام والأمن فرصة قيمة لتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال تحديد الأدوار والقيم التي يسعى الشباب لتحقيقها، وتشجيع المزيد من الممارسات غير العنيفة ومبدأ المساواة بين الجنسين[68].

62 فادي سالم (2017): التقرير العربي لوسائل التواصل الاجتماعي 2017: وسائل التواصل الاجتماعي و«إنترنت الأشياء» (Internet of things) - المجلد 7 – دبي - الإمارات العربية المتحدة: مدرسة محمد بن راشد الحكومية.

63 سابا بياوي وبروس موتسفايرو (2019): معلمو الصحافة، والحقائق التنظيمية، والمعضلات التربوية لعصر «الأخبار الزائفة»: منظور مقارن حول الشرق الأوسط وأفريقيا - معلم الصحافة والإعلام الجماهيري.

64 مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2022): الشباب والسلام والأمن - تقرير الأمين العام.

65 مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2000): القرار 1325.

66 جامعة الدول العربية، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين، منظمة المرأة العربية (2016): خطة العمل التنفيذية «حماية المرأة العربية: السلام والأمن» 2015-2030.

67 فاليري هدسون وآخرون (2012): الجنس والسلام العالمي - مطابع جامعة كولومبيا؛ ماري كابريولي (2000): الجوانب الجنسانية للنزاع - مجلة أبحاث السلام - المجلد 37 - رقم 1؛ ماري كابريولي ومارك أ. بوير (2001): النوع الاجتماعي والعنف والأزمات الدولية - مجلة حل النزاعات - المجلد 45 - رقم 4؛ سيان هربرت (2014): الروابط بين العنف القائم على النوع الاجتماعي ونشوب النزاع العنيف - خدمات المعرفة التطبيقية - مركز موارد الحوكمة والتنمية الاجتماعية.

68 صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لبناء السلام (2018): السلام المفقود: دراسة تقدم مستقلة حول الشباب والسلام والأمن.

وقد أحرزت الدول العربية تقدماً ملموسا نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في القطاع العام، ونحو تمكين المرأة اقتصادياً وبلوغ الفتيات والنساء مرحلة التعليم الثانوي، وبالتالي فإن «الميثاق العربي لحقوق الإنسان» يمثل وثيقة قانونية مهمة تعترف بالمساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات والكرامة والحريات، وتمنع كافة أشكال العنف أو الإساءة ضد المرأة في مجالات الحياة العامة والخاصة، واعترافاً بأهمية الحاجة إلى تمكين المرأة وإنهاء التمييز ضدها، انضمت 20 دولة عربية إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) أو صادقت عليها، ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات هائلة: حيث يشير مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين - الذي صمم لقياس المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالمشاركة الاقتصادية والفرص الاقتصادية المتاحة والتحصيل العلمي والصحة والبقاء على قيد الحياة والتمكين السياسي – إلى أن الدول العربية لديها ثاني أكبر فجوة بين الجنسين على المستوى العالمي، إذ جاءت الدول العربية في الترتيب من 68 إلى 140 من بين 146 بلد مشمول في تحليل 2022.

تتعرض الشابات لأشكال محددة من التهميش القائم على أساس النوع والعمر، وهناك فجوات هائلة في مشاركة الشابات في سوق العمل وفى تمكينهن اقتصادياً. إن الاختلالات المتعلقة بنظم الرعاية وقطاع خدمات الرعاية الاجتماعية وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والأعراف الاجتماعية كلها تساهم في زيادة العبء غير المتناسب التي يقع على عاتق المرأة [69] .على الجانب الآخر، النساء هن أكثر عرضة للمعاناة من الأمية بمقدار الضعف مقارنةً بالرجال، وكلما تقدمت المرحلة التعليمية، قل عدد النساء الملتحقات بها[70]. أما بالنسبة للمشاركة السياسية فهي منخفضة بين الشابات، فعلى الرغم من التقدم المستمر الذى يهدف إلى تمثيل المرأة بنسبة 30٪ في البرلمان، لا يزال متوسط تمثيل المرأة في برلمانات الدول العربية أقل من 20٪[71].

وتجدر الإشارة إلى أن الدول العربية قد عملت على الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال الإصلاحات والتوجيهات والمبادئ التوجيهية القضائية[72]، مع الاعتراف بأن العنف القائم على النوع الاجتماعي هو انتهاك لحقوق الإنسان، ويقوض أمان المرأة وصحتها النفسية وسلامتها الجسدية ويحول دون تنمية قدراتها وتحقيق ذاتها. ومع ذلك، وفقا لاستبيان جرى في تسعة بلدان عربية، أعرب حوالي 20٪ من النساء عن مخاوفهن بشأن العنف الزوجي[73].

في حالات النزاعات والأزمات، واجهت الشابات كافة أشكال العنف، بما في ذلك العنف والاستغلال الجنسي والعبودية والزواج القسري والاتجار بالبشر[74]، كما يؤدي النزاع وانعدام الأمن إلى تفاقم مخاطر زواج الأطفال، وهو تحدٍ يواجه العديد من الدول العربية وينتهك حقوق الفتيات الصغيرات وعادة ما يؤدي إلى تركهن للتعليم[75]. ومن ناحية أخرى، تعتبر ممارسة ختان الإناث، وهي من الممارسات الشائعة في بعض

69 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2022) - التقرير العربي للتنمية البشرية – تعظيم فرص التعافي الشامل والمرن في حقبة ما بعد كوفيد-19.

70 لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (2019): التقرير العربي حول فجوة النوع الاجتماعي 2020 : المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة.

71 المرجع نفسه.

72 استنادًا إلى التحليلات القطرية المشتركة للأمم المتحدة، وأطر عمل الأمم المتحدة للتعاون مع الحكومات في مجال التنمية المستدامة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2022): التقرير العربي للتنمية البشرية - تعظيم فرص التعافي الشامل والمرن في حقبة ما بعد كوفيد-19.

73 هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (2020): تقييم سريع حول تأثير جائحة كوفيد-19 على الأعراف الاجتماعية القائمة على النوع الاجتماعي والعنف ضد المرأة - موجز من 9 دول عربية.

74 جامعة الدول العربية (2015): الاستراتيجية الإقليمية - حماية المرأة العربية: السلام والأمن؛ جامعة الدول العربية، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين، منظمة المرأة العربية (2016): خطة العمل التنفيذية «حماية المرأة العربية: السلام والأمن» 2015-2030.

75 استنادًا إلى التحليلات القطرية المشتركة للأمم المتحدة، وأطر عمل الأمم المتحدة للتعاون مع الحكومات في مجال التنمية المستدامة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (2018): لمحة عن زواج الأطفال - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

البلدان، بمثابة انتهاك مماثل لحقوق الشابات والفتيات وسلامتهن الجسدية، كما يؤثر سلبًا على رفاهيتهن، ويتسبب في تعرضهن لصدمة نفسية وجسدية عنيفة ومخاطر صحية محتملة[76].

7.2 تنقل الشباب

إن الأزمات الإنسانية المتعددة وارتفاع مستويات النزوح التي تشهدها المنطقة لها تأثير بالغ على التماسك الاجتماعي، مما يؤدي إلى مخاوف بشأن حدوث توترات بين المجتمعات[77]، ويكون الشباب النازحون أكثر عرضة لخطر الإقصاء بسبب التمييز والعنف في المدارس، وتفكك وتلاشي أصول الأسرة وفقدان سبل العيش، والقيود على حدود حرية التنقل، وقوانين العمل المقيدة، وارتفاع معدلات الإصابة ونقص الوثائق، كما ويتعرض الشباب الذين تعطلت حياتهم بسبب نشوب الحرب أو النزاع لمخاطر متعددة تتمثل في مواجهة تحديات الصحة النفسية والرفاه النفسي الاجتماعي[78].

وفي عام 2020، استضافت الدول العربية حوالي 41 مليون مهاجرًا ولاجئًا من أصل ما يقدر بنحو 33 مليونًا[79]. والجدير بالذكر أن حوالي 29٪ من هؤلاء المهاجرين واللاجئين كانوا من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 24-15 عامًا، وفي عام 2018، كان حوالي 61٪ من جميع المهاجرين واللاجئين من دول المشرق، في حين أن البلدان التي تشهد نزاعا وتقع في دول الجنوب كانت في مقدمة البلدان من حيث عدد النازحين داخليًا[80]، أما في دول مجلس التعاون الخليجي، يمثل العمال المهاجرون (الوافدون) ما يصل إلى 55-87٪ من إجمالي عدد السكان[81].

غالبًا ما يرتبط القلق والمخاوف بشأن الشباب والسلام والأمن بحركات سكانية مفاجئة وبالتوسع العمراني، ففي بعض الأحيان قد يتم معاملة المهاجرين واللاجئين والنازحين داخليًا من الشباب على أنهم يمثلون تهديدات محتملة تستنزف نظام الضمان الاجتماعي بدلاً من النظر إليهم على أنهم عنصر مرن ومبتكر اقتصاديًا[82]. ويعد التعليم والعمل دافعين أساسيين لتنقل الشباب[83]، إلى جانب عوامل أخرى كالفقر متعدد الأبعاد وعدم المساواة والتغير المناخي وعدم الاستقرار والعنف والنزاعات[84].

76 لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (2019): التقرير العربي حول فجوة النوع الاجتماعي 2020 : المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة - البلدان التي تنتشر فيها ممارسة ختان الإناث لها خصائص ديموغرافية مشتركة، بما في ذلك السكان الشباب نسبيًا، والخصوبة العالية، وارتفاع معدل الوفيات، وانخفاض مستوى التحضر.

77 مسح القيم العالمية (2022): الموجة السابعة 2017-2022.

78 منظمة الأمم المتحدة للطفولة (2019): جيل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2030 - الاستثمار في الأطفال والشباب اليوم لتأمين غدٍ مزدهر للمنطقة جيل 2030 في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا - الاستثمار في الأطفال والشباب اليوم لضمان منطقة مزدهرة في المستقبل.

79 لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (2022): تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2021: بناء مستقبل أفضل للمهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية.

80 البنك الدولي (2018): مسارات السلام: نهج شامل لمنع نشوب النزاع العنيف.

81 استنادًا إلى التحليلات القطرية المشتركة للأمم المتحدة، وأطر عمل الأمم المتحدة للتعاون مع الحكومات في مجال التنمية المستدامة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (2022): تقرير حول حالة الهجرة الدولية لعام 2021: بناء مستقبل أفضل للمهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية.

82 صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام (2018): السلام المفقود - دراسة مرحلية مستقلة حول الشباب والسلام والسلم والأمن السلام المفقود: دراسة تقدم مستقلة حول الشباب والسلام والأمن.

83 لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (2022): تقرير حالة الهجرة الدولية 2021: المضي قدمًا على نحو مستقبل أفضل للمهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2021: بناء مستقبل أفضل للمهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية.

84 مركزالتوجه الاستراتيجي للناتو – الجنوب NSD-S ومركز السياسات للجنوب الجديد (2021): تحدي تضخم الشباب في أفريقيا والشرق الأوسط - الهجرة وهجرة ذوي الكفاءات.

وينتقل العديد من الشباب من المناطق الريفية إلى المدن من أجل التعليم والعمل، ومع ذلك، فإن الشباب في المدن في جميع أنحاء العالم هم فئة تعانى من البطالة أو من البطالة المقنعة بشكل مستمر[85]، وتشهد المنطقة العربية تحضرًا سريعًا، فمن المتوقع بحلول عام 2050 أن يعيش 75٪ من السكان في مناطق حضرية[86]، بينما تظل بلدان دول الجنوب ريفية في الغالب[87]. لا يراعي التخطيط الحضري بصفة دائمة احتياجات الشباب بشكل كافٍ، ويرجع ذلك في الغالب إلى أنهم لا يملكون الحق في التصويت أو المشاركة في عمليات صنع القرار على المستوى المحلي، وغالبًا ما تتفاقم شكوى الشباب في المناطق الحضرية بسبب ارتفاع أسعار المساكن وارتفاع أسعار الأراضي في المناطق الحضرية، والعوائق القانونية التي تحول دون الإقراض العقاري في كثير من الأحيان[88].

8.2 المناخ والأمن

نادرا ما يكون تغير المناخ السبب الرئيسي للصراع، إلا أنه يمكن أن يعيق بناء السلام ويمثل عامل مضاعف للمخاطر، مما يؤدي إلى تفاقم حدة الهشاشة والتظلمات القائمة[89]. وتجدر الإشارة إلى أن القضايا البيئية وتغير المناخ تؤثر سلبًا على أجيال المستقبل مع دخولهم مرحلة البلوغ، مما يجعل الشباب على وجه الخصوص أكثر عرضة لخطر التعرض للتقلبات القاسية للطقس والكوارث الطبيعية. وينجم عن التدهور البيئي المفاجئ، مثل التلوث وعدم نقاء الهواء، انخفاض متوسط العمر المتوقع للشباب الذين يتعين عليهم تحمل الآثار غير الصحية على مدار حياتهم. وتعد المنطقة العربية الأكثر ندرة في المياه[90]، والأكثر اعتمادًا على الواردات الغذائية في العالم، وتعاني من ارتفاع درجات الحرارة بشكل أسرع من المتوسط العالمي بسبب تغير المناخ[91]، ومن ناحية أخرى تسهم موجات الجفاف الممتدة وفقدان التنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية في زيادة مستويات انعدام الأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة. ومع انعقاد أسبوع المناخ الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[92] في دبي، والدورة السابعة والعشرين لمؤتمر (COP 27) في مصر[93]، باتت قضية تغير المناخ احدى أهم القضايا في المنطقة العربية.

يلعب الشباب دورًا بارزًا في الحثّ على العمل العالمي من أجل البيئة ومكافحة تغير المناخ والعمل من أجل السلام والمناخ في مجتمعاتهم، وهناك تزايد ملحوظ في عدد المشاركين من الأفراد والمنظمات الشبابية في هذا الموضوع، وتم تنظيم حركات اجتماعية حولها عبر الإنترنت وخارجه. وقد انعكس هذا الحماس لدى الشباب الذين تمت استشارتهم بشأن هذه الاستراتيجية، والذين أعطوا الأولوية للتلوث والتدهور البيئي وتغير المناخ والكوارث الطبيعية باعتبارها قضايا أمنية، وكان تغير المناخ هو الشاغل الأكبر في دول مجلس التعاون الخليجي، فيما كان التلوث والتدهور البيئي من أكبر دواعي القلق في باقي أنحاء المنطقة. ولقد أعرب حوالي نصف الشباب الذين تمت استشارتهم عن اعتقادهم أن الارتفاع المفاجئ في أسعار المواد الغذائية أو المجاعات أو خطر حدوثها من أسباب انعدام الأمن في مجتمعاتهم.

85 موئل الأمم المتحدة (2020): تقرير مدن العالم - قيمة التحضر المستدام.

86 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2022): التقرير العربي للتنمية البشرية – تعظيم فرص التعافي الشامل والمرن في حقبة ما بعد كوفيد- 19.

87 لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (2016): الملامح الديموغرافية للمنطقة العربية: تحقيق العائد الديمغرافي.

88 لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (2020): التقرير العربي للتنمية المستدامة لعام 2020.

89 تقرير مجلس الأمن (2021): مجلس الأمن الدولي وتغير المناخ.

90 13 دولة عربية من بين 19 دولة تعاني من ندرة المياه في العالم - عالمنا في صورة بيانات 2022.

91 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2022): التقرير العربي للتنمية البشرية – تعظيم فرص التعافي الشامل والمرن في حقبة ما بعد كوفيد- 19.

92 أسبوع المناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2022: تقرير المخرجات.

93 المؤتمر السابع والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP27).

آثار جائحة كوفيد-19 على الشباب

بالنسبة للشباب في جميع أنحاء العالم، تظهر آثار جائحة كوفيد- 19 في ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وزيادة الصعوبة في الانتقال من مرحلة التعليم إلى العمل، وتعدد أوجه الاختلاف في المستوي التعليمي، وينطبق هذا بشكل خاص على الشباب الذين يعيشون في المناطق الريفية وذوي الاحتياجات الخاصة والإناث. وجدير بالذكر أن حالات الإغلاق المطول وتعطيل المدارس وعدم إمكانية الوصول إلى الأماكن الترفيهية والرياضية والاجتماعية، بالإضافة إلى فقدان الوظائف وخفض الأجور، شكل تهديدًا خطيرًا للصحة الجسدية والنفسية للشباب، ووفقا للبيانات، يعد الاكتئاب الحاد بالفعل سببًا رئيسيًا لارتفاع معدل الإصابة بالأمراض بين الشباب في الفئة العمرية 15-24 عامًا والشابات في الفئة العمرية 20-24 عامًا في المنطقة العربية، وقد نجم عن الإغلاق والحجر الصحي المنزلي زيادة العنف ضد الشباب، ولا سيما المراهقات والشابات، كما زاد من صعوبة وصول الشباب المعتدى عليهم إلى خدمات مثل الإرشاد المدرسي والاتصال بالخطوط الساخنة والحصول على سكن، وعلى الرغم من التقدم الملحوظ الذي تم إحرازه في مجال الصحة على مدى العقود الماضية، لا يزال الشباب العربي يعاني، بدرجات متفاوتة، من عدم كفاية الخدمات الصحية وصعوبة الوصول إلى المرافق الصحية، وينطبق هذا بشكل خاص على الشباب في المناطق الريفية وأولئك الذين يعانون من الإصابات وفي مناطق النزاع.

المصادر: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (2020): آثار جائحة كوفيد-19 على الشباب في المنطقة العربية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (2019): جيل 2030 في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا - الاستثمار في الأطفال والشباب اليوم لضمان منطقة مزدهرة في المستقبل.

قيم ومواقف الشباب

في عالم يعيش في ظل العولمة، يتم إعادة تشكيل آفاق الشباب من خلال زيادة إمكانية وصولهم إلى المعلومات والرؤى العالمية المتنوعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت، ليصبحوا أكثر وعيًا بنظرائهم في جميع أنحاء العالم، وهي حقيقة تغير توقعاتهم وتطلعاتهم وتعيد تشكيلها، وقد أدى التحضر واستخدام التكنولوجيا إلى ظهور النزعة الفردية، بدرجات متفاوتة في مختلف البلدان العربية وبين المجموعات الاجتماعية والاقتصادية. وعلى الرغم من ذلك، يظل الدين والأسرة جوهر المجتمعات العربية، وتظل الأسر الممتدة والعلاقات العشائرية والقبلية محور التنظيم الاجتماعي، وأحيانًا تحل محل دور الدولة في الحماية الاجتماعية والأمن، وقد أظهر استطلاع شمل 3400 من الشباب في الفئة العمرية 18-24 من 17 دولة عربية مختلفة أن الشباب ينظرون إلى الدين باعتباره الأهم بالنسبة لهويتهم الشخصية، يليه الجنسية والعائلة أو القبيلة، بينما كانوا ينظرون إلى اللغة والمساواة بين الجنسين والإرث العربي على أنها أقل أهمية بكثير، وفي الوقت ذاته، وافق 73٪ على أن الدين يلعب دورًا كبيرًا للغاية في مجتمعاتهم، بينما أشار 77 ٪ إلى ضرورة إصلاح المؤسسات الدينية. وتحظى القيم والثقافة التقليدية بتقدير الشباب، إذ يحرص ما يقرب من ثلاثة أرباعهم على الحفاظ على هذه القيم، ويعطي معظم الشباب الذين تمت استشارتهم الأولوية للحفاظ على هويتهم الدينية والثقافية، على الرغم من أن عددًا كبيرًا منهم يدعو أيضًا إلى إنشاء مجتمعات أكثر تسامحًا وتحررًا وعولمة (من 25 - 45 ٪ - حسب المنطقة دون الإقليمية).

المصادر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2022): التقرير العربي للتنمية البشرية – تعظيم فرص التعافي الشامل والمرن في حقبة ما بعد كوفيد-19، ووكالة أبحاث أصداء (2022): استطلاع رأي الشباب العربي السنوي الرابع عشر - تم إجراء الاستطلاع في 50 مدينة في المنطقة العربية، وشمل الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجزائر والمملكة العربية السعودية وسوريا والعراق وعمان وفلسطين والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب واليمن، وكانت العينة مقسمة مناصفة بين الرجال والنساء.

3 المصطلحات الأساسية والمبادئ التوجيهية

1.3 تعريف الشباب

الشباب لا يمثل مجموعة موحدة، والشباب هو انتقال من مرحلة الطفولة إلى مرحلة البلوغ وما يصاحبه من علامات بيولوجية واجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية محددة السياق ولها تركيبة اجتماعية. وبحسب الفئات الاجتماعية، يمثل الشباب مجموعة غير متجانسة تحددها عدة عوامل أخرى، مثل المساواة بين الجنسين والخلفية الاجتماعية والاقتصادية والعرق والدين، ولا ينبغي النظر إليهم والتعامل معهم على أنهم مجموعة متجانسة. وتتباين التعريفات الإحصائية للشباب عبر الدول العربية والمنظمات الدولية. وتُعرّف السياسة العربية للشباب والرياضة الشباب على أنهم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و25 عامًا، فيما يُعرّف قرار مجلس الأمن رقم 2250 الشباب على أنهم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عامًا مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الموجودة على المستويين الوطني والدولي، ومن ناحية أخرى تُعرِّف الأمم المتحدة الشباب على أنهم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا «لأغراض إحصائية» و«دون الإخلال بالتعريفات الأخرى من قبل الدول الأعضاء»، أما لأغراض الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن، فيستخدم تعريف قرار مجلس الأمن رقم 2250 للشباب على أنهم (الفئة العمرية 18-29 عامًا).

المصادر: مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2015): القرار 2250، وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة (1981): A/36/215.

2.3 تعريف السلام والأمن

تُعرِّف الاستراتيجية العربية السلام بأنه ليس مجرد غياب النزاعات العنيفة، وإنما وجود العدل والإنصاف والتنمية الاقتصادية والمؤسسات الفاعلة بالإضافة إلى السلوكيات المجتمعية التي تعزز السلام، وتماشياً مع الأجندة العالمية لاستدامة السلام، أوضحت الاستراتيجية العربية أن عملية بناء السلام تهدف إلى منع نشوب النزاعات المسلحة أو تكرارها أو استمرارها، فعملية بناء السلام لا ينظر إليها على أنها أحد أنشطة ما بعد النزاع فحسب، وإنما ينبغي أن تكون أولوية في جميع السياقات، وأن تتم بالتزامن مع الأنشطة الإنمائية والإنسانية.

وتضع الاستراتيجية تعريفاً واسعاً للأمن، وتستند إلى مفهوم الأمن الإنساني، الذي يشمل عدة أبعاد، بما في ذلك الأمن السياسي والمجتمعي، والأمن الاقتصادي والشخصي، فضلاً عن الأمن الغذائي والبيئي والصحي، ويعد هذا تعريف شامل لمعنى الأمن باعتباره النظام العام والحماية من الأنشطة غير الشرعية، لذا يُنظر إلى الأمن على أنه حالة ذاتية يشعر فيها الفرد أو المجتمع بالتحرر من الشعور بالاحتياج، والتحرر من الخوف، والحرية في العيش بكرامة.

المصادر: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 66/290، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2016): القرار 2282، ويوهان جالتونج (1964): ما هي بحوث السلام - مجلة أبحاث السلام، 1 (1)، ص 4-1.

3.3 تعريف المشاركة الهادفة للشباب والقيادة الشبابية

تشجع السياسة العربية للشباب والرياضة تمكين الشباب والشابات على المشاركة في صنع القرار، وإتاحة الفرصة الكاملة لهم للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مجتمعاتهم، وتدعم تلك السياسة تزويدهم بخيار اتخاذ القرارات في حياتهم، مع توفير البيئة اللازمة التي تمكنهم من تعزيز اهتماماتهم واحتياجاتهم. وتشير مشاركة الشباب إلى امتلاكهم للحق والوسائل والمساحة والدعم للمشاركة في التغيير المجتمعي الإيجابي، ويمكن أن تتم المشاركة من خلال الطرق الرسمية أو العملية السياسية أو الأنشطة غير الرسمية مثل العمل التطوعي والحملات. أما دعم القيادة الشبابية فهو يشير إلى دعم الشباب ليصبحوا مواطنين مشاركين ومبدعين في حل المشكلات وفي التفكير المبتكر، وقادة فعالين، وصانعي تغيير ناجحين.

كما هو منصوص عليه في قرار مجلس الأمن رقم 2250، تكون المشاركة ذات مغزى عندما يكون صوت الشباب مسموعًا بشكل حقيقي، وعندما يكون لديهم القدرة على التأثير في القرارات ذات الصلة بالأمور التي تعنيهم والقدرة على المشاركة في تنفيذ تلك القرارات ومراقبتها، وهذا يعني الانتقال من فكرة النظر إلى الشباب على أنهم فئات مستهدفة، وأن دورهم ليس سوى دور صوري، إلى فكرة أنهم هم الذين يبادرون ويقودون العمل والتعامل معهم كشركاء متساوين في عملية صنع القرار من خلال منظور قائم على الحقوق، حيث يحق للشباب الحصول على المعلومات، وضرورة التشاور معهم وأخذ آرائهم في الاعتبار فيما يتعلق بكافة الأمور التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على حياتهم ومستقبلهم. أما من منظور الكفاءة، فإن ضمان مشاركة مجموعات متنوعة من الشباب والتعبير عن آرائهم في تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها وتقييمها، يمكن أن يحسن بشكل كبير من تأثير مشاريع السلام والأمن وشرعيتها واستدامتها وجدواها، لذلك يجب أن تضمن السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالشباب والسلام والأمن منح الشباب الحق في المشاركة في جميع مراحل عمليات صنع القرار.

المصادر: نموذج "سلم المشاركة» لهارت" (Hart's Ladder of Participation) في دراسة صندوق الأمم المتحدة للطفولة (1992): مشاركة الأطفال: من المشاركة الرمزية إلى المواطنة، والأمم المتحدة وأكاديمية فولك برنادوت (2021): الشباب والسلام والأمن: كتيب إعداد البرامج.

4.3 المبدأ التوجيهي: مراعاة المساواة بين الجنسين

من أجل تعزيز مبدأ المساواة بين جميع الشباب، يجب تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين وتعميم ثقافة المساواة بين الجنسين في جميع مراحل تنفيذ الاستراتيجية العربية. وبينما يشير مصطلح الجنس إلى الخصائص البيولوجية والفسيولوجية المختلفة للذكور والإناث، فإن مصطلح المساواة بين الجنسين يشير إلى الخصائص المشكَّلة اجتماعياً للنساء والرجال - مثل الأعراف والأدوار والعلاقات بين مجموعات النساء والرجال وفيما بينها، وعلى النحو المبين في الاستراتيجية العربية للمرأة والسلام والأمن، فإن إدماج منظور المساواة بين الجنسين في المسائل المتعلقة بالسلام والأمن أمر اكتسب أهميةً بالغةً[94]. وتجدر الإشارة إلى أن التركيز على مراعاة المساواة بين الجنسين والتوعية بشأنه أمر ضروري لأجندة الشباب والسلام والأمن، حيث يتأثر كل من الشباب والشابات بقضايا السلام والأمن ويساهمون فيها بطرق محددة، ويواجهون صورًا

94 جامعة الدول العربية (2015): الاستراتيجية الإقليمية - حماية المرأة العربية: السلام والأمن.

نمطيةً وسرديات مختلفةً تتعلق بأدوارهم المجتمعية. وقد تواجه الشابات تحديات أكبر للمشاركة في الحياة الاجتماعية والعامة ويتأثرن بالعنف بطرق معينة، مثل الاستغلال والانتهاك الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، ويواجه الشباب أيضًا تحديات محددة، مثل التجنيد القسري في سياق العنف المسلح، أو توقع تبني سلوك عدواني كرمز للرجولة[95]. وجدير بالذكر أن القوالب النمطية الجنسانية – مثل النظر إلى الشباب على أنهم عناصر مهددة للأمن وإلى الشابات على أنهن ضحايا - لا تعترف بالتجارب والاحتياجات المتنوعة للشباب [96]. ويحتاج صانعو السياسات والخبراء إلى تبني نهج يراعي الفوارق بين الجنسين، إلى جانب تحديد أوجه التعاون بين أجندة الشباب والسلام والأمن وأجندة المرأة والسلام والأمن[97].

5.3 المبدأ التوجيهي: عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب

الشباب متنوعون، ولديهم خصائص وانتماءات متنوعة ومتداخلة مثل المساواة بين الجنسين والخلفية الاجتماعية والاقتصادية والدين والعرق، ومن الضروري الاعتراف بذلك وتبني نهج شامل يأخذ في الاعتبار المستويات المتعددة للهوية التي يمتلكها الشاب/الشابة، مع توجيه مزيد من التركيز للأشخاص الأكثر هشاشة، إن «مبدأ عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب» هو التزامًا أساسيًا لكافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لإنهاء التمييز والإقصاء، والحد من أوجه عدم المساواة والهشاشة التي تترك الناس تتخلف عن الركب وتقوض إمكانات الأفراد[98]، إن تطبيق هذا المبدأ في تنفيذ الاستراتيجية يستلزم الوصول إلى الشباب المهمشين ومكافحة التمييز وعدم المساواة المتزايدة داخل البلدان التي تقوض قدرة الشباب بصفتهم أصحاب حقوق.

وتجدر الإشارة إلى أن مبدأ «عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب» يجذب الانتباه نحو كيفية إشراك أو إقصاء الشباب بناء على هوية الشخص أو انتمائه أو خصائصه المختلفة مثل النوع الاجتماعي والخلفية الاجتماعية والاقتصادية والخلفية التعليمية والعرق أو الأصل أو اللغة والدين والاحتياجات الخاصة والأيديولوجية السياسية أو الانتماء السياسي والحالة والتجربة كلاجئ أو مهاجر أو نازح داخليًا والموقع الجغرافي والخلفية الحضرية أو الريفية[99] باختصار فإن اتباع نهج تقاطعي متعدد الجوانب في تخطيط الاستراتيجية وتنفيذها أمرًا أساسيًا لضمان عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب في العملية.

95 الائتلاف العالمي للشباب والسلام والأمن (2022): تنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن على المستوى القطري: دليل استرشادي للمسؤولين الحكوميين.

96 الأمم المتحدة وأكاديمية فولك برنادوت (2021): الشباب والسلام والأمن: كتيب إعداد البرامج.

97 الهيئة المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (2018): دور الشابات في السلام والأمن: نقطة التقاء أجندة الشباب والسلام والأمن وأجندة المرأة والسلام والأمن.

98 مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (2017): عدم ترك أي أحد خلف الركب: المساواة وعدم التمييز في صميم التنمية المستدامة.

99 الائتلاف العالمي للشباب والسلام والأمن (2022):تنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن على المستوى القطري: دليل استرشادي للمسؤولين الحكوميين.

6.3 المبدأ التوجيهي: عدم الإضرار بالشباب ومراعاة ظروف النزاع

يتطلب تنفيذ قرارات مجلس الأمن الثلاثة (القرارات رقم 2250 و2419 و2535) إيلاء اهتمام كبير لرفاهية الشباب وأمنهم، ويعني مبدأ عدم الإضرار ضمان السلامة الجسدية والعاطفية للشباب المشاركين في أنشطة بناء السلام، وتوفير الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي اللازم للشباب المتأثرين بالصدمات الناجمة عن العنف والحد من أوجه عدم المساواة، بما في ذلك تلك الناتجة عن الإقصاء والتهميش والانقسامات والتوترات بين الشباب، ومراعاة تطبيق المعايير الأخلاقية الرفيعة عند العمل مع الشباب، والامتناع الكامل عن رفع سقف التوقعات أو إعطاء آمال وهمية للشباب. فضلاً عن ذلك، يعاني الشباب في جميع أنحاء العالم من ضغوط اجتماعية وثقافية محبطة نتيجة جهودهم في بناء السلام، من معوقات سياسية ومالية وقانونية واقتصادية ورقمية[100]. ولهذا الغرض يؤكد مبدأ عدم الإضرار بالشباب على ضرورة تحديد وتجنب وتخفيف أي مخاطر محتملة تكون ناتجة عن مشاركة الشباب.

ويرتبط هذا النهج ارتباطًا وثيقًا بمفهوم مراعاة ظروف النزاع[101]، والذي يهدف إلى التخفيف من حدة الآثار السلبية غير المقصودة الناجمة عن العمل في ظل ظروف النزاع أو في السياقات التي تكثر فيها الانقسامات، و يهدف إلى تعظيم التأثير السلمي أيضًا. مما يعني أن الإجراءات وخطط العمل الخاصة بتنفيذ أجندة الشباب والسلام يجب أن تبنى على أساس فهم واضح للسياق ولتأثير التدخل على السياق، ومن هذا المنطلق، نخلص إلى أهمية تجنب التأثيرات السلبية وتعظيم التأثيرات الإيجابية.

100 مكتب مبعوث الأمين العام للشباب (2021): التقرير العالمي عن حماية الشباب في الفضاء المدني.

101 منظمة سيفرورلد العالمية (2004): النهج المراعية للنزاع في البرامج الإنمائية والمساعدات الإنسانية وبناء السلام.

4 محاور الاستراتيجية وأهدافها

تستند أولويات الاستراتيجية على الركائز الخمسة للقرار: المشاركة والحماية والوقاية بما في ذلك نشر ثقافة السلام والشراكات وفك الارتباط وإعادة الإدماج.

تتوقع الاستراتيجية منطقة عربية تتسم بما يلي:

1) تعزيز دور مجموعات متنوعة من الشباب وتأثيرها ومشاركتها في عملية صنع القرار ومنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام المستدام،
2) تعزيز دور الشباب في نبذ العنف ونشر ثقافة السلام،
3) الاعتراف بحقوق الشباب وحمايتهم في مراحل النزاع وتعزيز جهودهم لتحقيق السلام ومنع نشوب النزاعات،
4) زيادة الشراكات مع الشباب في مجالات السلام والأمن،
5) والأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المحددة للشباب والمجتمعات في سياقات ما بعد النزاع.

1.4 أولا محور: المشاركة

تتمثل إحدى الأولويات المحورية للاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن في زيادة الفرص المتاحة لمشاركة الشباب في جميع مستويات صنع القرار، من أجل منع نشوب النزاعات وحلها وتعزيز السلام والأمن المستدامين. تلعب المشاركة دورًا مهمًا في بناء السلام المستدام والحفاظ عليه حيث أن زيادة الفرص المتاحة لمشاركة الشباب وإفساح المجال لهم ليكون لهم تأثير على عمليات صنع القرار يزيد ثقتهم ليس في مستقبلهم فحسب، ولكن أيضًا في وظائف وأداء الهياكل الاجتماعية والمؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية.

ولا بد من اتباع منهج جديدة تجاه الشباب، وذلك بالانتقال من منهج يتعامل مع الشباب من الأعلى إلى الأسفل إلى التعامل مع الشباب كقادة وشركاء (القيادة الشبابية)، وتتجاوز المشاركة الهادفة للشباب التشاور الصوري – الرمزي، وتتطلب أن تتاح الفرصة للشباب للمشاركة، ليس فقط في القرارات المتعلقة بهم وبمستقبلهم، وإنما أيضًا في تصميم وتخطيط وتنفيذ ومتابعة هذه القرارات.

وتعترف الاستراتيجية بأن الشباب يشاركون في جهود السلام والأمن على مستويين يؤثر بعضهما على بعض وهما: المستويات المؤسسية أو الرسمية لصنع القرار، والمستويات الاستشارية وغير الرسمية مثل وسائل التواصل الاجتماعي والعمل التطوعي والنشاط المدني، وتعد جميع مساهمات الشباب ذات قيمة وغالبًا ما تعزز بعضها البعض، وينبغي دعم وضمان المشاركة الآمنة للشباب على كلا المستويين.

لا تتطلب المشاركة الهادفة بناء مهارات وقدرات الشباب فحسب، بل تتطلب أيضًا تخصيص الموارد والمساحات لهم من خلال: دعم تبادل الأفكار بين الشباب، والشراكات مع المنظمات والشبكات الشبابية،

وتمويل المبادرات التي يقودها الشباب، وعرض نماذج إيجابية للجهود التي يقودها الشباب على وسائل الإعلام وفي الحوار بشأن السياسات، ومن الضروري تطوير أدوات ومنصات جديدة ومبتكرة للشباب لزيادة التأثير مع مراعاة إمكانية الوصول لجميع الشباب، بغض النظر عن العمر أو الجنس (ذكر وأنثى) أو القدرة أو الهوية العرقية أو الدينية أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي، وينبغي تعزيز دور المجتمع المدني كجسر للتواصل بين الشباب وصناع القرار، وكذلك ينبغي تعزيز الحوار بين الأجيال.

في سياقات النزاع أو ما بعد النزاع، تدعو الاستراتيجية إلى إدماج الشباب بشكل هادف وفعال في عمليات بناء السلام والمصالحة، فعمليات بناء السلام تتطلب، الآن أكثر من أي وقت مضى، خطوات شاملة وأكثر شفافية ونتائج أكثر استدامة، لذلك يجب أن نضع الشباب في قلب عمليات السلام والمصالحة، حيث يلعب الشباب دورًا بارزًا في منع العنف، وكذلك في إرساء قيم السلام وصونه وتنفيذ اتفاقيات السلام وتدابير المصالحة، وينبغي النظر في الممارسات الناجحة والدروس المستفادة من تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 في هذه المسألة.

الهدف الرئيسي الأول: تحديد ومعالجة التحديات والعقبات التي تحول دون المشاركة الهادفة للشباب والشابات

يمكن تعزيز هذا الهدف، على سبيل المثال، من خلال:

- اجراء البحوث وجمع البيانات - المصنفة حسب الجنس (ذكر أو أنثى) والعمر - التي توفر المعرفة والمعلومات حول الشباب والسلام والأمن، ودراسة احتياجات الشباب وأولوياتهم وتطلعاتهم بشكل منهجي لدعم سياسات وبرامج الشباب الناجحة والشاملة، مع مراعاة الهويات المتداخلة للشباب، وتنوع السياقات التي يعيشون فيها.
- رفع الوعي بين المؤسسات والهيئات الفاعلة مع الشباب والمعنية بموضوعات السلام والأمن بشأن أهمية المشاركة الهادفة للشباب ومبادئها، وتقييم السياسات والبرامج الحالية ذات الصلة بالشباب والسلام والأمن.
- رفع الوعي بين الشباب وتعزيز مهاراتهم في الموضوعات ذات الصلة بالمواطنة وحقوق الإنسان وقيم الديمقراطية، لتحسين قدرتهم على المشاركة وفهم عملية صنع القرار، وبناء ثقتهم في الأنظمة والهياكل وآليات المشاركة، مثل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، مع توجيه اهتمام خاص للشابات والشباب ذوي الاحتياجات الخاصة والذين يعيشون في المناطق الريفية والفقراء والمهمشين.
- تأمين مساحات آمنة وشاملة لجميع الشباب للمشاركة، بغض النظر عن خلفيتهم، على مستويات المشاركة السياسية الرسمية والمشاركة غير الرسمية، مع تعزيز الحوار بين الأجيال والتعاون بين الشباب وكبار السن، وتعزيز حيوية وانفتاح المساحة المدنية.

الهدف الرئيسي الثاني: زيادة المشاركة الهادفة للشباب في صنع القرار بشأن المسائل المتعلقة بالسلام والأمن وعمليات المصالحة، ورفع الوعي بالدور الإيجابي للشباب.

يمكن تعزيز هذا الهدف، على سبيل المثال، من خلال:

- رفع الوعي بين المؤسسات والسلطات الحكومية حول قرارات مجلس الأمن (2250 و2419 و2535) وأجندة الشباب والسلام والأمن، والتأثير الإيجابي لمشاركة الشباب في المسائل ذات الصلة بالسلام والأمن، وتسليط الضوء على الدور الخاص للشابات في السلام والأمن، وعدم إغفال البعد الجنساني عند مناقشة مشاركة الشباب.
- دعم المشاركة المنهجية لممثلي الشباب من خلفيات متنوعة في النشاط السياسي وصنع القرار وفي الاجتماعات الرئيسية المتعلقة بالسلام والأمن والتخطيط لها ومتابعتها، وتعزيز عملية صنع القرار المشترك والشامل والقيادة المشتركة لبناء الثقة بين مجموعات الشباب وصانعي السياسات والمؤسسات، للانتقال من المشاركة الشبابية الصورية إلى المشاركة الحقيقية الهادفة.
- إشراك الشباب في جميع مراحل إعداد البرامج المتعلقة بالسلام والأمن من خلال التخطيط المشترك والمشاورات والاستبيانات وجمع البيانات والبحوث التي يقودها الشباب، ومن خلال تعظيم مساهماتهم في تصميم الأنشطة وتنفيذها وتقييمها، وتسهيل استخدام الملاحظات مع مجموعات الشباب المتنوعة من أجل الشمولية والمساءلة.
- تسهيل التعاون والتبادل بين الشباب في المنطقة العربية من أجل تبادل الأفكار والتجارب والممارسات الجيدة، ودعم عملية إدماج أجندة الشباب والسلام والأمن في شبكات المجتمع المدني الشبابية الحالية.
- تعزيز الوصول الرقمي والمهارات الرقمية ومحو الأمية الرقمية للشباب من أجل زيادة المشاركة المدنية، بحيث تصبح مشاركة جيدة وآمنة ومبتكرة بالتنسيق مع الشباب، والتأثير على الفرص المتاحة للشباب، والاستفادة من التقنيات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي.

الهدف الرئيسي الثالث: زيادة عدد الشباب والشابات الذين يشاركون مشاركة هادفة في عمليات السلام والمصالحة

يمكن تعزيز هذا الهدف، على سبيل المثال، من خلال:

- تعزيز قدرة القائمين على عملية بناء السلام الشباب في عمليات السلام والمصالحة من خلال التدريب والتوجيه بين الأجيال، وتعزيز الحوار المتبادل بين بناة السلام الشباب وتبادل التجارب بينهم.
- ضمان مشاركة مجموعات متنوعة من الشباب من خلفيات دينية وعرقية وثقافية متنوعة، في اتفاقيات السلام لضمان فعالية واستدامة تلك الاتفاقيات، مع توجيه اهتمام خاص لمشاركة الشابات، وإدماج الشباب المهمشين، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والشباب في المناطق الريفية واللاجئين والنازحين الشباب.
- زيادة قدرة ووعي المسؤولين والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة لإدراج أصوات الشباب في مختلف مراحل عمليات السلام، وإدماج منظور أجندة الشباب والسلام والأمن في الجهود الوطنية والإقليمية نحو إدارة الأزمات وحل النزاعات والعمل الإنساني والعمل من أجل السلام.

2.4 ثانيا: محور الحماية

تؤكد الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن على التزام الدول الأعضاء باحترام وضمان حقوق الإنسان لجميع الأفراد، بما في ذلك الشباب، ويتطلب احترام حقوق الشباب وحمايتها والوفاء بها ومعالجة التمييز الذي قد يواجهونه، فضلًا عن إزالة الحواجز التي تحول دون الوصول إلى حقوقهم.

وثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير لمعالجة التمييز الذي يواجهه الشباب المهمشون - مثل أولئك الذين يعانون من الفقر أو يعيشون في المناطق الريفية، وشباب الأقليات، والأميين، وضحايا العنف الجسدي والنفسي، وذوي الاحتياجات الخاصة، واللاجئين والنازحين - وحماية احتياجاتهم الخاصة والاستجابة لها على المستويات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية، والعمل بالتعاون مع المنظمات ذات الخبرة الخاصة في هذه القضايا، علاوةً على ذلك، يستلزم الأمر اتخاذ إجراءات للتصدي لظاهرة العنف المدرسي والتنمر وزواج الأطفال والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

للشباب في جميع السياقات الحق في المشاركة في حياة المجتمعات، وينبغي تمكينهم لممارسة حقوقهم في حرية التعبير والتجمع والوصول إلى المعلومات، يحتاج الشباب من أجل المشاركة الهادفة في بناء السلام المستدام والحفاظ عليه إلى مساحات آمنة للالتقاء والتعبير عن آرائهم والمشاركة في صنع القرار، ويجب حمايتهم من كافة أنواع العنف، ويضطلع المجتمع المدني والمنظمات الدينية والثقافية بدور بارز في هذا الصدد، يتمثل في احتضان الشباب وحمايتهم وتلبية احتياجاتهم الاجتماعية وتوفير منصات تتيح لهم تبادل آرائهم.

من الضروري أيضا أن تكون أنشطة الشباب السياسيين والقادة والمتطوعين وكذلك الناشطين المدنيين مضمونة ومدعومة من خلال التشبيك والشراكات، من ناحية أخرى قد يواجه الشباب الناشطون على الصعيدين المدني والسياسي، ولا سيما أولئك الذين يعملون من أجل حل النزاعات والسلام والمصالحة، انتهاكات وتهديدات، وبالتالي يجب حمايتهم من العنف العقلي والجسدي والجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، علاوة على ذلك يجب أن يتعرف الشباب على حقوق الإنسان وأدوات حقوق الإنسان المتاحة لهم.

وعلى صعيد آخر، في المناطق المتأثرة بالنزاع، يجب حماية كافة الشباب والشابات المدنيين وفقًا للقانون الدولي الإنساني و»المسؤولية عن الحماية»، وهو مبدأ دولي يضع على عاتق كل دولة مسؤولية حماية سكانها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية[102]. وتجدر الإشارة إلى أنه من الضروري أن يؤخذ في الحسبان الاحتياجات ووجهات النظر المحددة للشباب الذين يعيشون في سياقات النزاع في الأنشطة الإنسانية وأنشطة بناء السلام، وكذلك احترامهم وحمايتهم ومعاملتهم معاملة إنسانية[103]، إلى جانب ذلك، يجب دعم الشباب ضحايا الاتجار بالبشر والعنف الجنسي والجنساني والجرائم والتعذيب المرتبطين بالنزاعات وحمايتهم، وكفالة تعافيهم وإعادة إدماجهم في المجتمع.

الهدف الرئيسي الرابع: تعزيز حماية جميع الشباب والشابات وحقوقهم ومنع تعرضهم للتهميش

يمكن تعزيز هذا الهدف، على سبيل المثال، من خلال:

- تعزيز الجهود المبذولة لمنع العنصرية والتمييز وعدم المساواة بين الجنسين وانتهاكات حقوق الإنسان التي يواجهها الشباب ومعالجة هذه الأمور، وتوجيه اهتمام خاص للمهمشين منهم، مثل أولئك الذين يعانون من الفقر أو يعيشون في المناطق الريفية، والأميين، وضحايا العنف الجسدي والنفسي، وذوي الاحتياجات الخاصة، واللاجئين والنازحين.
- تعزيز مسؤولية السلطات المعنية وقدرتها على تحديد انتهاكات حقوق الإنسان والتدخل فيها بطريقة تراعي الشباب وتراعي ظروف النزاعات وتراعي المساواة بين الجنسين، بما في ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - الجهود المبذولة من أجل مكافحة العنف في المنازل وفي المدارس والتنمر والعنف القائم على النوع الاجتماعي وزواج الأطفال وختان الإناث، مع توجيه اهتمام خاص لتيسير عملية الإبلاغ ودعم الضحايا.
- زيادة الوعي والمعرفة بين الشباب حول حقوقهم والآليات القائمة التي تمكنهم من المطالبة بحقوقهم وطلب الحماية.
- تعزيز الدور الأساسي للمجتمع المدني والمنظمات الدينية والثقافية في احتضان الشباب وحمايتهم وتلبية احتياجاتهم الاجتماعية وتوفير منصات يمكن لهم من خلالها تبادل شكواهم.

102 الجمعية العامة للأمم المتحدة: نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 A/RES/60/1.

103 اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (2020): معنا ومن أجلنا: العمل مع الشباب ومن أجلهم في الأزمات الإنسانية والأزمات الممتدة.

الهدف الرئيسي الخامس : تعزيز حماية جميع الشباب والشابات من كافة أشكال العنف في حالات النزاع

يمكن تعزيز هذا الهدف، على سبيل المثال، من خلال:

- توعية الشباب بالمبادئ الأساسية للقانون الإنساني والقانون الجنائي الدولي.
- دعم وحماية الشباب ضحايا الجرائم الدولية الخطيرة، مثل الاتجار بالبشر والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والجريمة والتعذيب، وضمان تعافيهم وإعادة إدماجهم في المجتمع.

الهدف الرئيسي السادس: تعزيز حماية الشباب والشابات بناة السلام والنشطاء المدنيين وحماية حقوقهم

يمكن تعزيز هذا الهدف، على سبيل المثال، من خلال:

- حماية الحقوق المدنية لكافة الشباب، وحقهم في المشاركة في بناء السلام والأمن، وفي المشاركة في الشؤون السياسية والعامة، والحد من التمييز والمعاملة الإقصائية التي يتعرضون لها ومكافحتها مكافحة فعلية وواقعية.
- توفير مساحة مدنية آمنة ومفتوحة، وبيئات يسهل الوصول إليها للفاعلين المدنيين والسياسيين من الشباب، ولا سيما حماية الشابات، والفئات المهمشة، والشباب الذين يعيشون في سياقات النزاع والذين يعانون من انعدام الأمن ومن العنف. زيادة وعي المسؤولين والمشرعين، وكذلك الشباب، حول أنماط المضايقة والترهيب وخطاب الكراهية وسبل الانصاف القانونية المتاحة للضحايا، وزيادة المعرفة الرقمية للفاعلين المدنيين والسياسيين من الشباب من أجل مشاركة مدنية أكثر أماناً عبر الإنترنت.

3.4 ثالثاً: محور الوقاية وتعزيز ثقافة السلام

تؤكد الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن على أهمية تبني التدابير الوقائية التي تهدف إلى معالجة العوامل والأسباب الهيكلية الكامنة وراء العنف والنزاع، مثل عدم المساواة والفقر والتمييز والإقصاء وانتهاكات حقوق الإنسان، وتقر كذلك بالدور الهام والمحوري للشباب في الوقاية وفي تعزيز ونشر ثقافة السلام واللاعنف.

حيث تشمل التحديات التي يواجهها الشباب انعدام الأمن الاقتصادي والبطالة والعمل غير المستقر، وتأخر الانتقال من مرحلة التعليم إلى العمل وإلى الحياة الأسرية والبلوغ، وعدم المساواة في الحصول على التعليم الجيد والخدمات الصحية، فضلاً عن ذلك، يمكن إرجاع شعور الشباب بانعدام الأمن إلى العنف القائم

على النوع الاجتماعي والتنمر في المدرسة والمضايقات التي يواجهها الشباب عبر الإنترنت وخارجه، كما أن التحديات التي يواجهها الشباب في سياقات النزاع متعددة الأبعاد وتتطلب اهتمامًا خاصًا.

وبالتالي، يجب توفير الفرص الاقتصادية والتعليمية والمهنية والاجتماعية لجميع فئات الشباب سواء كانوا يعيشون في ظروف مستقرة أو في ظروف هشة، ودعم استقلاليتهم، كما يجب العمل على تحسين سلامة ورفاهية الشباب، وذلك من خلال تعزيز المساواة وتقوية الإدماج والكفاءة المدنية للشباب، وزيادة قدرتهم على عيش حياتهم الخاصة والمساهمة في مجتمعاتهم مساهمة إيجابية، ويجب العمل على توفير الأنشطة الترفيهية للشباب من جميع الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية، إذ أن هذه الأنشطة من شأنها المساعدة في خلق تجارب الانتماء التمكينية وزيادة رأس المال الاجتماعي واحترام الذات[104].

كما أن معالجة العوامل والأسباب الهيكلية للعنف والنزاع، ومنع تهميش الشباب، يمنع أيضًا التطرف العنيف، حيث تسعى الحركات المتطرفة غالبًا إلى تجنيد الشباب المهمشين الذين يتوقون إلى تكوين مجتمع خاص بهم وإلى الشعور بمعنى لحياتهم[105]. وفي الوقت ذاته، لا ينبغي النظر إلى الشباب والتعامل معهم على أنهم ضحايا أو مرتكبون محتملون للعنف فقط، وإنما ينبغي اعتبارهم عنصرًا إيجابيًا وفاعلًا في منع العنف وتعزيز السلام، إذ تعترف الاستراتيجية بدور الشباب الإيجابي في منع الإرهاب والتطرف العنيف، بصفتهم بناة سلام محتملين، يتبعون نهجًا شاملاً إزاء تلك التهديدات الأمنية[106]، كما وتدعو الاستراتيجية إلى الانتقال من تبني النهج الأمني تجاه الشباب عند التعامل مع التطرف العنيف والاضطراب إلى الاستعانة بالتدابير الوقائية ونهج القوة الناعمة، الذي يوجه الاهتمام نحو الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للأفراد والمجتمع.

كما يجب تعزيز دور التعليم الرسمي وغير الرسمي في نشر مبادئ السلام وحقوق الإنسان وثقافة اللاعنف في الأوساط التعليمية والرياضية ومن خلال العمل الشبابي واستخدام الرياضة كوسيلة وأداة لتعزيز وبناء السلام وكذلك استهداف المعلمين والعاملين مع الشباب، مع توفير أدوات لمواجهة التطرف العنيف، بالإضافة إلى بذل الجهود لمكافحة العنف الموجه ضد الشباب، والتنمر في المدارس والمؤسسات التعليمية وعبر الإنترنت وفي الأنشطة الترفيهية، ويجب أيضًا تعزيز الصحة النفسية والمهارات الاجتماعية، على سبيل المثال، من خلال تعزيز تعليم المهارات العاطفية والتفاعلية. كما ينبغي في الوقت نفسه، الاعتراف بدور الشباب كمعلمين لأقرانهم، وتعزيز قدراتهم وفرصهم لتعزيز التماسك الاجتماعي والمجتمعات المسالمة والمتسامحة والمتعددة الثقافات والأديان، وكذلك تشجيع إقامة الحوار بين الشباب من خلفيات وآراء مختلفة وبين الأجيال، فضلًا عن دعم الدور الحاسم الذي تضطلع به المنظمات والقادة الدينيون والثقافيون في حل النزاعات والمصالحة وتعزيز ثقافة السلام.

من ناحية أخرى، يجب أن تولي الإجراءات الوقائية أيضًا اهتمامًا للتكنولوجيا الرقمية، إذ تعمل وسائل التواصل الاجتماعي والتقدم التكنولوجي على توفير منصات وشبكات جديدة يمكن للشباب من خلالها التعلم والتفاعل مع بعضهم البعض ومع السلطات والتفاعل على نحو إيجابي مع مجتمعاتهم. ويجب الاعتراف بمهارات الشباب وتجاربهم في إنشاء منصات تمكنهم من المشاركة المدنية وتدعمها، و في الوقت ذاته، يجب تعزيز المرونة في مواجهة الفكر الاستقطابي والمتطرف والأخبار الزائفة والمواد الضارة الأخرى التي

104 انظر على سبيل المثال: ماتيو مورتن و بول مونتجمري (2011): كيف يمكن لبرامج تمكين الشباب تحسين الكفاءة الذاتية والثقة بالنفس لدى المراهقين - مراجعات كامبل المنهجية 6 (1)؛ فريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام (2022): ورقة مواضيعية: مساهمة الرياضة في أجندة الشباب والسلام والأمن.

105 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2016): منع التطرف العنيف من خلال تعزيز التنمية الشاملة والتسامح واحترام التنوع.

106 الأمم المتحدة: خطة العمل لمنع التطرف العنيف؛ جامعة الدول العربية (2022): الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب.

يتم نشرها عبر الإنترنت، فضلًا عن ذلك يجب تعزيز محو الأمية الإعلامية والتفكير النقدي في الأوساط التعليمية والعمل الشبابي، ويجب أيضًا اتخاذ إجراءات وقائية ضد التمييز عبر الإنترنت والمضايقات وخطاب الكراهية الذي يتعرض له العديد من الشباب، ولا سيما الإناث والأقليات، حيث ان تلك الظواهر تضر إضرارًا بالغًا بهدف الوقاية بل إنها تقوض وتهدد ايضا ثقة المجتمع والسلام والتماسك المجتمعي.. كما ينبغي تعزيز الوقاية من خلال إدخال تعليم حقوق الإنسان ومبادئ السلام في المناهج التعليمية، ومن خلال زيادة مهارات التفاعل لدى الشباب ومحو الأمية الإعلامية، وتعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة والإنصاف.

أخيرًا، يشكل تغير المناخ تهديدًا لبناء السلام والأمن، ويؤدي إلى تفاقم الهشاشة والتحديات التي يواجهها العديد من الشباب في المنطقة، لذلك يتوجب مكافحة المشاكل البيئية، مثل التلوث وندرة المياه والحد من التنوع البيولوجي، التي تهدد الظروف المعيشية لهم وسبل عيشهم ورفاههم وتصورهم للأمان، كما انه من المهم بالقدر نفسه الاعتراف بأن الشباب يستجيبون للأزمات ويعملون من أجل السلام والمناخ في مجتمعاتهم من خلال تقديم حلول مبتكرة لسد الفجوات والعمل من اجل المناخ، وعليه يتوجب إشراكهم في القرارات والمناقشات ذات الصلة بسياسات المناخ، وينبغي أيضا زيادة دعم وتعزيز هذا الدور الإيجابي للشباب في العمل المناخي، وتسليط الضوء على ممارساتهم والارتقاء بها.

الهدف الرئيسي السابع: إيجاد بيئة مواتية للقيادة الشبابية ومعالجة أوجه عدم المساواة التي تؤثر على الفرص الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية للشباب

يمكن تعزيز هذا الهدف، على سبيل المثال، من خلال:

- مناهضة التمييز وتعزيز المساواة بين الجنسين في التعليم وفي سوق العمل والقضاء على التمييز الهيكلي الذي يؤثر على مختلف فئات الشباب.
- تحسين الفرص التعليمية والاقتصادية للشباب، ولا سيما لأولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية والمنتقلين إلى المناطق الحضرية، وكذلك ذوي الاحتياجات الخاصة والمهاجرين واللاجئين والنازحين، ودعم الشباب خارج أطر التعليم أو العمل أو التدريب لإيجاد طريقهم في المجتمع، وضمان توفير خدمات شاملة ومستجيبة لجميع الشباب، بما في ذلك خدمات الصحة النفسية.
- الاستثمار في أنشطة هادفة للشباب تستجيب لاهتماماتهم وتطلعاتهم، وتعزز لديهم مهارات الحياة العملية المعاصرة، مثل التفكير النقدي والإبداع والتعاون والتواصل ومهارات تحليل المحتوى الإعلامي والمهارات الرقمية والتكنولوجية والمرونة والقيادة والمبادرة والإنتاجية والمهارات الاجتماعية.
- تعزيز إشراك الشباب في تخطيط وتنفيذ ومتابعة المبادرات المتعلقة بالفرص الاقتصادية والتعليمية والمهنية والاجتماعية، مع توجيه الاهتمام لإدماج الشباب المحرومين في العملية.

الهدف الرئيسي الثامن: تعزيز المرونة المجتمعية، وتعزيز قيم السلام واللاعنف من خلال التعليم الرسمي وغير الرسمي، وتعزيز الرسالة المدنية للمدارس وللمنظمات الرياضية وللمنظمات الشبابية.

يمكن تعزيز هذا الهدف، على سبيل المثال، من خلال:

- تعزيز دور مهارات حل النزاعات واللاعنف (بما في ذلك تعليم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتعليم السلام، والمساواة بين الجنسين، وعدم التمييز والحوار) في المؤسسات التعليمية والرياضية والمؤسسات الفاعلة مع الشباب واثناء تدريب المعلمين والعاملين في مجال الشباب، واجراء البحوث حول تعليم ونشر ثقافة ومبادئ السلام واللاعنف لفهم أفضل منهجية تتوافق مع كل سياق.
- مجابهة انتشار المعلومات المضللة ووجهات النظر المتطرفة من خلال زيادة مهارات الشباب في تحليل المحتوى الإعلامي والمهارات الرقمية والتكنولوجية ومهارات التفكير النقدي في المدارس والمؤسسات الفاعلة مع الشباب، ومن خلال تزويد الشباب بالتدريب والأنشطة التي تزيد من مرونتهم في مواجهة المعلومات المضللة ووجهات النظر المتطرفة.
- رفع الوعي والتواصل مع الجمهور والمؤسسات والسلطات حول أهمية اللاعنف وحماية الشباب من العنف في المنزل والمدرسة والرياضة والأماكن العامة، وحول دور التثقيف من أجل نشر السلام والتصدي للتهميش والعنف والنزاعات، وتوجيه اهتمام خاص للبيئة الرقمية من أجل القضاء على خطاب الكراهية والتمييز والمضايقات التي قد يواجهها الشباب عبر الإنترنت.
- المشاركة مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدينية والثقافية ذات تعاليم التفاهم والتسامح والاعتدال، والتي ترعى احترام القيم الإنسانية وعدم التمييز والمساواة بين الشباب، والاعتراف بهم كشركاء أساسيين في أجندة السلام والأمن.

الهدف الرئيسي التاسع: توظيف إمكانات ومهارات الشباب لنشر وتعزيز ثقافة السلام واللاعنف ولمنع التشدد العنيف والتطرف

يمكن تعزيز هذا الهدف، على سبيل المثال، من خلال:

- تعزيز السرد الإيجابي عن الشباب بوصفهم وكلاء لمجتمعات أكثر سلامًا وأمنًا، ومكافحة الصور النمطية السلبية عن الشباب والأدوار الجنسانية السلبية التي قد تسهم في انتشار العنف وانعدام الأمن.
- دعم المنظمات الشبابية المعززة للسلام وشبكات السلام عبر مختلف مجالات المجتمع وإيجاد قنوات وآليات جديدة للشباب لتعزيز السلام واللاعنف، وتشجيع المبادرات التي يقودها الشباب في الثقافة والرياضة والفن لتعزيز السلام، والاعتراف بدور الشباب كخبراء في وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيات الجديدة، وتشجيعهم على إنشاء منصات جديدة لتعزيز السلام.

- دعم الحوار بين الشباب بمختلف فئاتهم، على أن يتجاوز الانقسامات الثقافية والدينية وتلك المتعلقة بالعقيدة السياسية، والتعاون مع المنظمات والشبكات الشبابية العابرة للحدود والتي تهدف لتعزيز الحوار والعمل من أجل السلام، وخلق بيئة مواتية للشباب لتولي زمام القيادة في جهود التماسك المجتمعي.
- تعزيز الحوار والتفاهم بين الأجيال، والحوار بين الشباب والسلطات المسؤولة عن تقديم الخدمات لهم، والمساعدة في إذابة الحواجز الثقافية وفي تجنب انعدام الثقة بين الأجيال، وبناء الجسور بين الناس من مختلف الأعمار والأدوار والمسؤوليات.
- الابتعاد عن النهج الأمني تجاه الشباب عند التعامل مع التطرف العنيف والتوجه إلى استخدام التدابير الوقائية ونهج القوة الناعمة الذي يعالج شكاوى الشباب، والاعتراف بأن الغالبية العظمى من الشباب لا يشاركون في العنف، فضلًا عن الاعتراف بالشباب كشركاء أساسيين ومتساوين في الجهود المبذولة من أجل منع التطرف العنيف.

الهدف الرئيسي العاشر: دعم وتسخير إمكانات الشباب لتعزيز العمل المناخي من أجل السلام والأمن

يمكن تعزيز هذا الهدف، على سبيل المثال، من خلال:

- إذكاء الوعي السياسي والاستجابة لقضايا المناخ والسلام، وتسليط الضوء على المبادرات التي يقودها الشباب والمنظمات الشبابية بشأن الترابط بين المناخ والسلام.
- رفع الوعي بين الشباب ومنظمات المجتمع المدني حول التقاطع بين حركات المناخ والسلام من أجل تعزيز التعاون واستيعاب الأفكار والمبادرات التي يقودها الشباب، وتعزيز الجودة والوصول إلى المعلومات الصديقة للشباب بشأن تغير المناخ والسلام المستدام.
- دعم شبكات نشطاء المناخ وبناة السلام من الشباب للتصدي للتحديات والمخاوف ذات الصلة بالمناخ وتبادل المعارف والخبرات للمساعدة فيما يبذلونه من جهود في مجال العمل المناخي وبناء السلام.

4.4 رابعاً: محور الشراكات

تؤمن الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن بأهمية الشراكات المتنوعة مع مختلف الجهات المجتمعية الفاعلة كأساس للسلام المستدام. وتجدر الإشارة إلى أن الشراكة مع الشباب ضرورية لمنع نشوب النزاعات العنيفة والحفاظ على السلام، ليس هذا فحسب، ولكنها ضرورية أيضًا لتعزيز الديمقراطية ولوضع نظام متعدد الأطراف قائم على القواعد، ويشمل التنفيذ الفعال لأجندة الشباب والسلام العديد من الجهات الفاعلة المختلفة بطريقة شاملة، بما في ذلك الوزارات والمؤسسات والمجتمع الأكاديمي والمنظمات غير الحكومية، وفي المقام الأول، الشباب والمنظمات الشبابية.

يجب أن تتم الشراكات والتعاون مع الشباب على قدم المساواة وبروح إيجابية من الحوار بين الأجيال، حيث أن الشباب شركاء متساوون وضروريون لضمان السلام الدائم، ولا ينبغي معاملتهم على أنهم مستفيدون فقط، وفي المقابل فإن التعاون بين الشباب والحكومات يساعد في تمكين الشباب وتعزيز شرعية أعمالهم، تتطلب الشراكات الناجحة مع الشباب الاستثمار في قدراتهم وقيادتهم، ودعم التعلم وتبادل الخبرات بين الأقران، وتعزيز فرص مشاركتهم، والتبادل المفتوح للمعلومات، والدعم والإنصات الفعال أثناء الحوارات. وعلاوة على ذلك، تتطلب الشراكات بين الأجيال تحديد توقعات كلا الطرفين لتفادي سوء الفهم وخيبات الأمل، وتجنب المواقف الرمزية أو الأبوية، وتحديد القضايا ذات الاهتمام المشترك عبر الأجيال، وتوفير التوجيه المتبادل حيث يمكن للشباب والأجيال الأكبر سنًا التعلم من بعضهم البعض.

تجدر الإشارة إلى أن التعاون مع المجموعات والحركات الشبابية غير المسجلة يتسم بأهمية بالغة أيضًا لضمان التعددية، وذلك وفقًا لما أظهرته حركة المناخ العالمية للشباب، فلا يحتاج الشباب دائمًا إلى منظمة غير حكومية أو منظمة أخرى تقف خلفهم لخلق تأثير إيجابي، حيث أن وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية توفر مساحات جديدة للنقاش وتتيح فرصًا لمشاركة الشباب على نطاق أوسع، وهناك تزايد ملحوظ في استعانة الشباب بهذه المنصات والأدوات لإنشاء وصون شبكات شبابية وطنية ودولية.

يجب أن تتم الشراكات مع الشباب في جميع مراحل تنفيذ أجندة الشباب والسلام، من التصميم إلى التنفيذ والمتابعة والتقييم، وفقًا لما هو منصوص عليه في قرار مجلس الأمن رقم 2535، وينبغي أيضًا تمكين الشباب وتشجيعهم على المشاركة داخل الحكومة، كمسؤولين حكوميين أو موظفين مدنيين يعملون في الوزارات والوكالات الحكومية الأخرى، وفي المجالس الاستشارية البرلمانية أو العامة، وكأعضاء في الأحزاب السياسية، وكباحثين وخبراء في المؤسسات الأكاديمية، وفي المنظمات ومجموعات العمل وفرق العمل الحكومية الدولية. علاوة على ذلك، فإن إنشاء ائتلافات وطنية وإقليمية تجمع بين العديد من أصحاب المصلحة لتنفيذ أجندة الشباب والسلام من شأنه أن يساعد على الدعوة وتوليد المعرفة حول الأجندة، وتبادل المعلومات والتنسيق وبناء الشراكات وتعزيز قدرات النشطاء الشباب على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

الهدف الرئيسي الحادي عشر: تعزيز دور الشباب والشابات كشركاء أساسيين في العمل من أجل السلام

يمكن تعزيز هذا الهدف، على سبيل المثال، من خلال:

- تعزيز قدرات المؤسسات والسلطات وصانعي السياسات والمسؤولين المعنيين بهذا الشأن، فضلًا عن المنظمات الشبابية وائتلافات الشباب ومجالس الشباب، حول كيفية ترجمة مبادئ أجندة الشباب والسلام والأمن إلى نتائج ملموسة، وتعزيز الشراكات عبر الأجيال بين الوزارات ومنظمات المجتمع المدني والشباب، والتوجيه المشترك بين القطاعات وتبادل المعلومات والخبرات حول المواضيع ذات الصلة بالسلام والأمن.
- تعزيز أجندة الشباب والسلام والأمن والأهداف ذات الصلة من خلال الحوار مع الشركاء الإقليميين والدوليين من مختلف القطاعات المعنية، وتعزيز المشاركة المباشرة لممثلي الشباب، الذكور والإناث، في هذه الحوارات.
- تشجيع الشباب على القيادة والاستقلالية في تنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن، مع تحديد مهامهم ومسؤولياتهم بشكل واضح، وتخصيص موارد للبرامج والمبادرات التي يقودها الشباب والتي تضمن مشاركة الشباب بشكل مستدام ومتواصل.
- الاعتراف بالدور المهم الذي يؤديه بالفعل العديد من الناشطين الشباب في تعزيز السلام والأمن، وتسليط الضوء على إنجازاتهم في المنتديات والآليات الإقليمية وفي وسائل الإعلام، والاستثمار في استراتيجيات الإعلام والاتصال والدعوة حول أجندة الشباب بطريقة منهجية ومستمرة.
- تشجيع التبادل بين الشباب على الصعيد الداخلي وعلى الصعيد الإقليمي وذلك لتبادل الأفكار والتجارب الناجحة والدروس المستفادة، وتشجيع إنشاء ائتلافات أو مجالس شبابية وطنية مخصصة لتنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن، والتي يمكن أن تشكل لاحقًا ائتلافا إقليميًا حول الأجندة.

5.4 خامساً: محور فك الارتباط وإعادة الإدماج

في إطار هذه الأولوية، وبناءً على قرار مجلس الأمن رقم 2250، يُوجَه اهتمام خاص لفك ارتباط وإعادة إدماج الشباب المشاركين السابقين في جماعات متطرفة الذين انخرطوا في نزاعات وحروب عنيفة، بما في ذلك نزع السلاح وفك الارتباط، ويتناول هذا المجال أيضًا إعادة إدماج الشباب وإعادة تأهيلهم بعد نزعهم من الجماعات المتطرفة العنيفة، أو الإفراج عنهم من السجون أو مراكز احتجاز الشباب أو تعافيهم من التهميش الاجتماعي، بما في ذلك الجهود المبذولة من أجل منع العودة إلى الإجرام ومنع إعادة التجنيد في الجماعات المتطرفة المسلحة أو العنيفة. وتجدر الإشارة إلى أن مساعدة الشباب المشاركين السابقين في الجماعات المتطرفة العنيفة والسجناء والمعتقلين السابقين في الحصول على موطئ قدم في المجتمع من شأنها أن تساعد على منع عودتهم إلى الإجرام، كما تشكل نقطة دخول للمصالحة والتماسك الاجتماعي في المجتمع ككل.

تجدر الإشارة إلى أن فك الارتباط وإعادة الإدماج عمليتان طويلتا الأمد ذاتا أبعادٍ اجتماعيةٍ واقتصاديةٍ وسياسيةٍ، ويتأثر نجاحهما بعوامل عديدة مثل قدرات الأفراد المعنيين على تشكيل حياة جديدة واختياراتهم، والوضع الأمني العام، وأسرة الأفراد المعنيين وشبكات الدعم المتاحة لهم، ورفاههم النفسي وصحتهم النفسية ورفاهية المجتمع المعني عامة[107]. إن النهج المجتمعي الذي يعالج الأسباب الجذرية للنزاع يرى أن احتياجات الأفراد واحتياجات المجتمعات المستقبلة للأفراد أمرًا ضروريًا لقبول االشباب المشاركين السابقين في الجماعات المتطرفة العنيفة والسجناء والمحتجزين وإعادة إدماجهم، وبالتالي فإن النهج المجتمعي يخصص الموارد بما يعود بالنفع على المجتمع بطريقة متوازنة تقلل من وصم الشباب المعاد إدماجهم، وتسهم في إعادة بناء النسيج الاجتماعي.

توجد ثمة حاجة إلى مزيد من الأدلة بشأن ما يشكل برامج فك الارتباط وإعادة الإدماج الناجحة، حيث إنها عمليات قيد البحث بسبب غموضها وصعوبة الوصول إليها[108]. ومع ذلك، هناك ما يشير إلى أن الشباب أنفسهم يشكلون عامل حاسم لفك ارتباط وإعادة إدماج أقرانهم ورعاية التسامح والتماسك الاجتماعي، وبشكلٍ عامٍ، يعد ضمان وصول الفرد إلى التعليم وفرص العمل جزءًا لا يتجزأ من فك ارتباطه وإعادة الإدماج ومنع إقصاء الأفراد المعنيين وتهميشهم، ومن ناحية أخرى، ينبغي أيضًا مراعاة الاحتياجات النفسية والاجتماعية والصحة النفسية للفرد، كما يجب أن تكون تدابير فك الارتباط وإعادة الإدماج شاملة وملائمة للنزاع ومراعية للفوارق بين الجنسين، كما ويجب، إضافة إلى ذلك، دعم أسر الشباب المتضررين خلال هذه العملية.

107 مركز موارد الأمم المتحدة لنزع السلاح وفك الارتباط وإعادة الإدماج: دليل عملي - المعايير المتكاملة لنزع السلاح وفك الارتباط وإعادة الإدماج.

108 أندرو جلازارد (2022): فك الارتباط بالمتطرفين العنيفين وإعادة الإدماج: إطار عمل لتخطيط وتصميم وتقييم التدخلات البرامجية، الدراسات في النزاع والإرهاب.

الهدف الرئيسي الثاني عشر: تطبيق نُهج مجتمعية لتلبية الاحتياجات الخاصة للشباب المشاركين سابقًا في أعمال العنف أو الجريمة ومجتمعاتهم، وتعزيز إمكانات المساهمات الإيجابية للشباب في جهود فك الارتباط وإعادة الإدماج

يمكن تعزيز هذا الهدف، على سبيل المثال، من خلال:

- تصميم المبادرات القائمة على الأدلة والقائمة على حقوق الإنسان والمستجيبة والفعالة بشأن فك الارتباط وإعادة الإدماج والتي تراعي الفوارق بين الجنسين والنزاع، وتأخذ بعين الاعتبار الحالة الخاصة بالسياق للشباب المشاركين السابقين في الجماعات المتطرفة العنيفة والسجناء والمعتقلين والجماعات التي شاركوا فيها وكذلك المجتمعات التي يعودون إليها.
- إعداد أدوات إقليمية ومحددة السياق بشكل أفضل لفهم الأسباب الجذرية وراء انخراط بعض الأفراد بين الشباب في أعمال العنف، بما في ذلك فهم الدور الذي تؤديه المعلومات المضللة في عملية تجنيد بعض الشباب ضمن جماعات التطرف العنيف.
- دعم الخروج الآمن والمأمون للأفراد المنخرطين في أعمال عنف، عند الحاجة، وذلك من خلال توفير سبل عيش مستدامة ومسارات أخرى للخروج من العنف، مع استكمال هذا الخروج بالمشاركة الهادفة في صنع القرار وعمليات السلام، ودعم الانتقال السلمي للجماعات والتشكيلات المسلحة في سياقات النزاع حيثما أمكن إلى كيانات اجتماعية سياسية بمشاركة هادفة من الشباب.
- إرساء فهم مشترك بين أصحاب المصلحة المعنيين حول مبادئ فك الارتباط وإعادة الإدماج، واعتماد معايير الأمم المتحدة.
- دعم مشاركة الشباب في التخطيط لإجراءات فك الارتباط وإعادة الإدماج وتنفيذهما، ودعم الشراكات مع المنظمات المعنية بالشباب والسلام وكذلك منظمات المجتمع المدني والمنظمات الثقافية والدينية.
- ضمان حصول الشباب المشاركين السابقين وأعضاء الجماعات المتطرفة العنيفة والسجناء والمحتجزين على التعليم وفرص العمل مع معالجة مخاوف أسر الشباب وتظلماتهم، ومراعاة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات ككل.
- دعم التأهيل النفسي والاجتماعي للشباب المشاركين السابقين وأعضاء الجماعات المتطرفة العنيفة والسجناء والمعتقلين وأسرهم والمجتمعات التي يعيشون فيها.

5 آليات تنفيذ الاستراتيجية

يشجع قرار مجلس الأمن رقم 2535 الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات من أجل تنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن، من خلال وضع خرائط الطريق والسياسات والبرامج المحلية والوطنية والإقليمية المعنية بالشباب والسلام والأمن على سبيل المثال، وتشمل الطرق الممكنة لتنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن ما يلي[109]:

- وضع خرائط الطريق وخطط العمل الإقليمية والوطنية المعنية بالشباب والسلام والأمن، وإدماج الأولويات والأهداف الاستراتيجية في خرائط الطريق والخطط الحالية، وإدماج الأهداف في الأطر والعمليات السياسية الأخرى ذات الصلة، مثل الإصلاحات الدستورية.
- بلورة سياسات وبرامج للشباب والسلام والأمن، وإدماج الأولويات والأهداف الاستراتيجية في البرامج الحالية، وإدماج الأهداف في مجال واحد أو أكثر من مجالات السياسة.
- تطوير المشاريع التي تركز على الشباب والسلام والأمن، وإدماج الأولويات والأهداف الاستراتيجية في المشاريع القائمة.
- تطوير خدمات تستهدف الشباب واستحداث أو تعزيز خدمات تمكينية وداعمة للشباب بغية تعزيز أولويات الاستراتيجية وأهدافها.

لا ينبغي اعتبار هذه السبل المتاحة لتنفيذ الاستراتيجية على أنها متعارضة أو غير متكاملة، بل ينبغي تكييفها ومواءمتها وإدماجها وربطها ببعضها البعض وفقًا للسياقات الوطنية، ويمكن اتخاذ مزيج من الإجراءات التي تمكّن من الاستجابة على أفضل وجه للأولويات والاحتياجات المتنوعة للشباب على مختلف المستويات والسياقات. ومن الضروري - بغض النظر عن النهج المتبع - ضمان عملية تشاركية تضم الشباب من خلفيات متنوعة والمنظمات والمجموعات التي يقودها الشباب والتي تركز على الشباب، وتطبيق مبادئ المساواة بين الجنسين، وعدم ترك أي أحد خلف الركب، ومراعاة ظروف النزاع وتطبيق مبدأ عدم الإضرار بالشباب.

1.5 الإنجازات الحالية الداعمة لأجندة الشباب والسلام والأمن

تتخذ الحكومات في المنطقة العربية إجراءات متزايدة نحو تطبيق أجندة الشباب والسلام والأمن في سياساتها الخاصة بالشباب ووضع استراتيجيات وأطر عمل وطنية حول الشباب والسلام والأمن. وتعد تونس هي أول من وضع استراتيجية وطنية لقرار مجلس الأمن رقم 2250، بناءً على البيانات التي تم جمعها من خلال استبيان وطني للشباب[110] ودراسة النتائج[111]، وإجراء مشاورات واسعة النطاق مع الشباب - بما في ذلك الشباب المهمشين والمنظمات الشبابية والشباب في المجالس البلدية وفي وسائل الإعلام

109 الائتلاف العالمي للشباب والسلام والأمن (2022): تنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن على المستوى القطري: دليل استرشادي للمسؤولين الحكوميين.

110 الجمهورية التونسية - وزارة الشباب والرياضة: الملخص التنفيذي للمسح الوطني للشباب 2018-2019.

111 المرصد الوطني للشباب وصندوق الأمم المتحدة للسكان (2020): الشباب في مواجهة العنف - دراسة تحليلية.

والطلاب والتلاميذ من الجنسين. وتتمحور الاستراتيجية التونسية حول أربع ركائز: ألا وهي، المشاركة وثقافة اللاعنف والوقاية والشراكات.

وفي الأردن والعراق[112]، تم إنشاء ائتلافات وطنية للشباب والسلام والأمن توفر دورًا فاعلاً للشباب في إدارة الائتلاف، وهي أمثلة لمنصات أصحاب المصلحة المتعددين التي تضم الجهات الفاعلة الحكومية وفئات متنوعة من الشباب والمجتمع المدني بهدف تعزيز تنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن.

علاوة على ذلك، تم إنشاء ائتلافات وطنية للشباب والسلام والأمن أو التخطيط لها لكلٍ من فلسطين والصومال وتونس[113]. أما في اليمن، فقد دعمت الأمم المتحدة إنشاء ميثاق للشباب والسلام والأمن[114] الذي يتألف من 30 عضواً من الشباب من جميع أنحاء البلاد بغية تعزيز دور الشباب في عمليات بناء السلام وصنع القرار، وتسعى الائتلافات الوطنية إلى رفع أصوات الشباب وزيادة مشاركتهم في عمليات صنع القرار على كافة المستويات وتعزيز التنسيق والشراكات بين الشباب من الجنسين والجهات الحكومية المعنية بالشباب والسلام والأمن.

أما بالنسبة للأمثلة على الآليات التي تمكن التمثيل السياسي للشباب، فإن حصص تمثيل الشباب في البرلمانات ومجالس الشباب تضمن أخذ وجهات نظر الشباب واحتياجاتهم في الاعتبار. ولقد اعتمدت تونس والجزائر ومصر والمغرب نظام الحصص الانتخابية للشباب[115]، مما عزز اختيار المرشحين الشباب وترقيتهم، وساعد على زيادة مستوى مشاركتهم السياسية. وفي الأردن، تم إجراء مجموعة من التعديلات الدستورية والتشريعية تم بموجبها تخفيض سن الترشح للانتخابات النيابية من 30 سنة إلى 25 سنة. وفي قطر، يتم انتخاب مجلس الشباب[116]، وهو لجنة استشارية لوزارة الرياضة والشباب، من قبل الشباب لتعزيز أولوياتهم مع تدريب الشباب أيضًا على تولي القيادة والعمل من أجل حل النزاعات. كما يشكل المجلس الأعلى للشباب في الجزائر[117] هيئة دستورية منتخبة ذات طابع استشاري لرئيس الجمهورية تتعاون مع وزارة الشباب لتمكين الشباب اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا. وفي الكويت، يوجد مجلس شباب استشاري يضطلع بتحليل واقع واحتياجات وإمكانيات الشباب وتعزيز مشاركتهم من خلال الاستشارات والتوصيات المقدمة إلى صناع القرار[118]. وفي البحرين تعتبر قمة الشباب السنوية[119] منصة تجمع الشباب والمسؤولين من القطاع العام لمناقشة التحديات التي تواجهها البلاد وإيجاد حلول مبتكرة لتلك المشكلات. وفي اليمن، أنشأت الدولة المجلس الأعلى للشباب المكلف بالإشراف على السياسة العامة، مع ضمان حصة للشباب بنسبة 20٪ في مختلف الأجهزة الحكومية[120].

112 تم إطلاق الائتلاف الوطني الأردني للشباب والسلام والأمن 2250 في عام 2017، والائتلاف العراقي للشباب والسلام والأمن في عام 2020.

113 مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (2021): تقرير النتائج السنوية على مستوى المنظومة للمنطقة العربية لعام 2020 كما تم تسليمه من خلال منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

114 صندوق الأمم المتحدة للسكان: ميثاق جديد للشباب والسلام والأمن في اليمن.

115 الاتحاد البرلماني الدولي: بيانات عالمية عن البرلمانات الوطنية.

116 وزارة الرياضة والشباب القطرية: مجلس شباب قطر.

117 وزارة الشباب والرياضة الجزائرية. إنشاء المجلس الأعلى الشباب.

118 مجلس الشباب الكويتي.

119 القمة الحكومية لتمكين الشباب.

120 الائتلاف العالمي للشباب والسلام والأمن (2022): تنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن على المستوى القطري: دليل استرشادي للمسؤولين الحكوميين - أمثلة على النهوض بالشباب والسلام والأمن.

وبشكلٍ عامٍ، تبنت البلدان العربية نُهُجًا متعددةً في الاستجابة للاحتياجات التنموية للشباب، تتراوح من إدماجهم في السياسات التنموية الوطنية إلى تصميم وتنفيذ استراتيجيات قطاعية وطنية تركز على قضية محددة، فعلى سبيل المثال، تم في العراق استشارة الشباب بشأن استراتيجية 2030، وأجرت وزارة الشباب والرياضة العديد من الاستبيانات وأشركت الشباب في التخطيط لرؤية وطنية للشباب 2030 [121]. وفي الأردن نفذت وزارة الشباب مشروع المعهد السياسي لإعداد القيادات الشبابية بشقيه الحكومة الشبابية والبرلمان الشبابي، كما تم إدراج محور رئيسي حول أجندة الشباب والسلام والأمن في الخطة الوطنية الثانية لقرار مجلس الأمن 1325 للمرأة والسلام والأمن من قبل اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، وتم إطلاق برامج تركز على دور الشباب في مواجهة التغير المناخي من قبل وزارة الشباب ووزارة البيئة تعنى بدور الشباب في مواجهة أثار التغير المناخي.

اعتمدت بلدان عديدة قوانين وطنية واستراتيجيات وسياسات وخطط عمل تنموية للشباب، ذات أولويات - يتقاطع الكثير منها مع أجندة الشباب والسلام والأمن - تركز على التعليم والتكنولوجيا والتوظيف وريادة الأعمال والحكم ومهارات المواطنة والعمل التطوعي والمشاركة والقيادة والأنشطة الصحية والترفيهية. تتضمن الاستراتيجيات والرؤى الوطنية للشباب في الأردن والسودان والصومال والعراق وفلسطين وقطر ولبنان وليبيا ومصر أولوياتٍ محددةً تتعلق بالسلام والأمن والتسامح وتعزيز ثقافة اللاعنف، كما أجرى العديد منها تدريباتٍ أو مشاوراتٍ مخصصةً حول الشباب والسلام والأمن.

وعلى المستوى الإقليمي، وجهت جامعة الدول العربية اهتمامًا بالغًا لقطاع الشباب وللدور الأساسي للشباب في بناء ودعم جهود السلام والتنمية، من ناحية أخرى تعطي المذكرة التوجيهية للسياسة العربية للشباب والرياضة (التي اعتمدها مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب في عام 2001) الأولوية لقرار مجلس الأمن رقم 2250 والسلام والأمن وتعزيز ثقافة اللاعنف والسلام، وتسلط الضوء على دور تعاون الشباب والعمل بين الأقران، مع الإشارة أيضًا إلى حماية الشباب في المناطق المتأثرة بالنزاع. وفي عام 2019، أصدر المجلس القرار رقم 907 الذي تضمن توصية لدعم الشباب والسلام والأمن، وتحديداً، من خلال منتدى الشباب العربي الأوروبي السابع والحوار حول الشباب والسلام والأمن الذي عقد في بودابست بالتعاون بين الأمانة العامة/ قطاع الشؤون الاجتماعية/ إدارة الشباب والرياضة ومجلس الشباب الأوروبي.

وتجدر الإشارة إلى أول ورشة إقليمية حول الشباب والسلام والأمن التي استضافتها الأردن عام 2016 التي تم من خلالها مشاورة شباب المنطقة العربية لرفد دراسة السلام المفقود بالتحديات والاحتياجات التي تهم الشباب في المنطقة العربية، كما أنه تم تنظيم أول منتدى شبابي على الإطلاق في المنطقة العربية في عام 2018 في المغرب، وقد تولى تنظيمه صندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمة العالمية للحركة الكشفية ومنتدى البحر الأبيض المتوسط للشباب، حيث أطلق إطارًا استراتيجيًا إقليميًا حول الشباب والسلام والأمن، وكان له دوراً بارزًا في تعزيز التزام المنطقة بأجندة الشباب[122]. وفي عام 2020، تم إنشاء ائتلاف إقليمي حول الشباب والسلام والأمن، وهو كيان مستقل ومنصة تجمع منظمات المجتمع المدني التي يقودها الشباب من المنطقة لإجراء حوار وتبادل الخبرات واتخاذ إجراءات جماعية والتواصل مع أصحاب المصلحة الآخرين على المستوى الوطني والدولي[123].

121 وزارة الشباب والرياضة العراقية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، صندوق الأمم المتحدة للسكان (2021): رؤية الشباب 2030.

122 صندوق الأمم المتحدة للسكان، المنظمة العالمية للحركة الكشفية، منتدى البحر الأبيض المتوسط للشباب (2018): منتدى الشباب في المنطقة العربية.

123 ائتلاف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للشباب والسلام والأمن.

وتبرز هذه الأمثلة الاهتمام الذي توجهه دول المنطقة للنهوض بالدور النشط للشباب وإسهامهم في السلام والأمن، ومع ذلك، فإن الإرادة السياسية المستمرة والشراكات المعززة مع الشباب والاستثمارات الكافية في أجندة الشباب والسلام والأمن، ذات أهمية بالغة لضمان استدامة المشاركة الهادفة للشباب في صون السلام والأمن.

2.5 تنفيذ الدول العربية للاستراتيجية

عند اتخاذ قرار بشأن أفضل السبل لتنفيذ الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن، يمكن النظر فيما يلي: السياق الوطني وأولويات الشباب واحتياجاتهم، ولا سيما المشاركين منهم في جهود السلام والأمن، والقدرات والموارد الحالية ومستوى الدعم من جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك ثقة ودعم الشباب والأدوار التي يمكنهم الاضطلاع بها، والمخاطر والتحديات المتعلقة بالسياق الاجتماعي والسياسي، لا سيما في السياقات المتأثرة بالنزاع، بالإضافة إلى التجارب السابقة والدروس المستفادة الناتجة عن جهود مماثلة.

وبالنظر إلى أن مجالات السياسة المتعددة مرتبطة بأجندة الشباب والسلام والأمن، فإن الاستراتيجية تعزز التواصل والتعاون بين الوزارات لتعزيز الوعي على نطاقٍ واسعٍ بأجندة الشباب والسلام والأمن واتساق السياسات. ومن الأهمية بمكان تحديد التفويضات وتوضيح أدوار ومسؤوليات أصحاب المصلحة المعنيين لضمان دفع التنفيذ قدمًا، كما يجب أن تدعم إجراءات السياسة على مختلف المستويات والمجالات بعضها البعض على نحو متبادل.

ويتطلب تنفيذ الاستراتيجية على المستوى الوطني إنشاء آلية لتنفيذها، وبناء قدرات الشباب وأصحاب المصلحة المعنيين، وتخصيص الموارد البشرية والمالية، وجمع البيانات والاستبيان والبحث، والتواصل والدعوة على نحوٍ ملائمٍ، ومتابعة التقدم المحرز وتقييمه.

3.5 تنفيذ الاستراتيجية العربية على المستوى الإقليمي

إن نجاح الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن يستلزم تنسيقًا وتعاونًا مكثفًا على المستوى الإقليمي، وسيتم وضع خطة عمل إقليمية شاملة للشباب وتحديد مخرجات ومؤشرات لدعم تنفيذ الاستراتيجية العربية ومتابعتها وتقييمها على المستوى الإقليمي وقياس التقدم المحرز في هذا الصدد، فضلًا عن ذلك، سيتم إنشاء مجموعة عمل لتنفيذ ذلك بحيث تضم ممثلي الدول الأعضاء والشباب والمنظمات الشبابية ومعاهد البحوث والخبراء والشركاء الدوليين، وستركز المخرجات والمؤشرات على الشباب، وستتخذ منظورًا جنسانيًا ومتقاطعًا ومراعيًا لظروف النزاع، وستشمل خطة العمل الإقليمية ثلاثة مسارات متكاملة، ألا وهي: (1) إضفاء الطابع المؤسسي والسياسات، (2) تعزيز دور المؤسسات الرسمية ودور الشباب وقدراتهم والحلول المعرفية، (3) تنسيق الشراكات بين الجهات المعنية بالتطبيق، كما ستشمل خطة العمل الإقليمية جدولاً زمنياً وإطاراً للمتابعة والتقييم وخطة تمويل فضلاً عن خطة للاتصال والدعوة.

1) إضفاء الطابع المؤسسي والسياسات

سيتطلب التقدم في تنفيذ الاستراتيجية العربية تعزيز الإرادة السياسية والالتزام بشأن قرارات مجلس الأمن 2250 و2419 و2535، وإذكاء وعي المؤسسات ذات الصلة وأصحاب المصلحة بأجندة الشباب والسلام والأمن، تنظيم عروض وندوات عامة وداخلية منتظمة للتوعية بأهمية تنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن، بما في ذلك تعزيز الجهود الريادية فيما يخص الأجندة من قبل ممثلي الحكومة والمجتمع المدني والشباب الذين هم في طليعة الجهود، وجمع قصص النجاح وتبادلها وخلق فرص للحوار واستدامتها، وخاصةً الحوار بين الأجيال بين الشباب وصانعي السياسات، واستحداث الحوافز والاعتراف بالتزام الدول الأعضاء بالإجراءات الخاصة بالشباب والسلام والأمن، كما يتوجب تخطيط وتحديث استراتيجيات وسياسات إقليمية للتأكد من أنها شاملةٌ للشباب وتعميم أولويات الاستراتيجية وأهدافها في الجهود الإقليمية.

2) تعزيز دور المؤسسات الرسمية ودور الشباب والشابات وقدراتهم والحلول المعرفية

سيتطلب التقدم في تنفيذ الاستراتيجية العربية اتباع منهجية تشاركية بين مختلف الشركاء في عملية تنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن وزيادة قدرات المؤسسات والشباب والقادة وصانعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة من خلال الموارد المخصصة للتدريب وإعداد البرامج عن أجندة الشباب والسلام والأمن، يجب أن تكون موارد تعزيز القدرات مستجيبة للنوع الاجتماعي، ومحددة السياق، ومصممة لاحتياجات محددة، مع وضع مؤشرات للتغيير قابلة للتحديد، ويجب أن تتخذ نهجًا طويل الأجل، سيتطلب التقدم وجود اتساق بين الجهود المبذولة لجمع البيانات والأدلة عن الشباب والبرامج المعنية بهم، والتوثيق المنتظم وتبادل المعلومات حول مبادرات الشباب والسلام والأمن على المستويين الوطني والإقليمي، وتحديث أو وضع مجموعة أدوات توجيهية وعملية وأدلة استرشادية للشباب والمؤسسات والمسؤولين الحكوميين، وبذل جهود واعية لوضع بيانات بشأن موضوعات الشباب والسلام والأمن وتطويعها، واستخدام البيانات والأدلة المتاحة لتوجيه السياسات والبرامج الوطنية والإقليمية حول الشباب والسلام والأمن.

3) تنسيق الشراكات بين الجهات المعنية بالتطبيق

سيتطلب التقدم في تنفيذ الاستراتيجية العربية جهوداً جماعيةً متضافرةً لإحداث تأثير أوسع نطاقًا، ان مجتمع أصحاب الخبرة هو العمود الفقري الذي يمكن من خلاله تنفيذ الاستراتيجية العربية، والذي يتيح للدول الأعضاء والمجتمع المدني والشباب والمنظمات الدولية تنسيق الجهود والمشاركة في قيادتها من أجل تنفيذ الاستراتيجية، تستفيد هذه الاستراتيجية من إنشاء آليات تنسيق وشبكات لنقاط اتصال من أجل قيادة أولوياتها وأهدافها ومراجعتها ومتابعتها واستدامتها، وينطوي مجتمع أصحاب الخبرة على أهمية بالغة لتقييم الدروس المستفادة وإعادة مواءمة الاستراتيجية، بالإضافة إلى التفكير في استمرارها في السنوات المقبلة، وتوجد ثمة حاجة إلى إقامة شراكات وجهود متضافرة لتخصيص ***موارد*** مالية وبشرية كافية لتنفيذ الاستراتيجية وتوفير التمويل المستدام الذي سيمكن القيادات المشتركة للشباب في جميع أولويات الاستراتيجية وأهدافها.

كما سيتوقف التقدم على كيفية طرح أولويات الاستراتيجية وأهدافها وإبلاغها لأصحاب المصلحة وفيما بينهم، والطريقة التي تعرض بها وسائل الإعلام مساهمات الشباب في السلام والأمن في المنطقة العربية، والتفاعلات بين مجموعات الشباب وأصحاب المصلحة الآخرين، وبالتالي، سيكون الاتصال الشفاف والدعوة الفعالة أمرين حاسمين لإعادة بناء الثقة والمشاركة بين الشباب والمؤسسات وجماعات المجتمع المدني والشركاء.

وكجزء من آليات متابعة وتقييم تنفيذ الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن، ستقوم الأمانة العامة، بوضع آلية للمتابعة الدورية مع الدول الأعضاء حول التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن وخطة العمل التنفيذية التي ستتضمن مؤشرات لقياس الأداء.

الخلاصة

وختاماً، تدعو الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن إلى العمل من أجل المضي قدما بأجندة الشباب والسلام والأمن في الدول العربية، فالشباب هم أعظم ثروة للمنطقة العربية، وهم شركاء رئيسيون في تحقيق حلم منطقة تنعم بالاستقرار والازدهار وخالية من النزاعات، ولا يدافع غالبية الشباب العربي عن قيم جوهرية مثل اللاعنف والتسامح والتعايش السلمي فحسب، وإنما يمثلون أيضًا مورد بالغ الأهمية يجب أن تقوم الجهات المعنية بحسن توظيف طاقاتهم وإمكاناتهم من خلال المبادرات المستهدفة التي تسترشد بهذه الاستراتيجية ، كما سيتم العمل مع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية على تطوير خطة تنفيذية مشتركة تتضمن المشاريع والأنشطة والفعاليات التي تساعد على تحقيق مضامين الأهداف الاستراتيجية الواردة فيها.

كما تتوافق مبادئ وأهداف الاستراتيجية مع *خطة السلام الجديدة* التي جاءت ضمن المسارات رفيعة المستوى ضمن إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة بعنوان «*خطتنا المشتركة*» وهي خطة عمل للتعجيل بتنفيذ الاتفاقات القائمة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، والهدف منها وضع خطة عمل لتعزيز الاتفاقات المتعددة الأطراف، وخاصة خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتسريع وتيرة إنجازها، وإحداث تغيير ملموس في حياة الناس. وتتضمن «خطتنا المشتركة» توصيات خاصة بإشراك الشباب بصورة مجدية وفعالة ومراعية للتنوع، بالإضافة إلى ضرورة الإصغاء للشباب والعمل وإزالة الحواجز التي تحول دون المشاركة السياسية وقياس التقدم المحرز من خلال مؤشر" الشباب في الحياة السياسية"

وتركز خطة السلام الجديدة على تعزيز السلام ومنع نشوب النزاعات وذلك من أجل تقليل المخاطر الإستراتيجية، تعزيز القدرات الدولية لتحديد المخاطر الجديدة والتكيف معها، إعادة تشكيل الاستجابات لجميع أشكال العنف، الاستثمار في الوقاية وبناء السلام، دعم الوقاية الإقليمية، وضع النساء والفتيات في صلب السياسة الأمنية، الاستخدام السلمي والآمن والمستدام للفضاء الخارجي عن طريق حوار متعدد مع مختلف الجهات ذات المصلحة بشأن الفضاء الخارجي.

الملحق
المنهجية التشاركية في إعداد الاستراتيجية

تم وضع الاستراتيجية من خلال عملية تشاورية طويلة المدى ضمت العديد من أصحاب المصلحة، بدأت أولاً ببناء معرفتهم بشأن أجندة الشباب والسلام والأمن، ثم التعرف على وجهات نظرهم حول المبادئ والأولويات الرئيسية للاستراتيجية، وضمت عملية الإعداد مجموعة متنوعة من الشباب لضمان انعكاس آرائهم بالفعل في مرحلة التصميم.

كما تم تطبيق نهج تشاركي لتحليل السياق، تضمن المشاورات مع الشباب وممثلي الحكومة لزيادة شرعية التحليل وملاءمته وجودته، بالإضافة إلى ذلك، تم جمع البيانات اللازمة للتحليل من خلال مراجعة شاملة للاستراتيجيات الوطنية للشباب، وأطر التعاون الإنمائي للأمم المتحدة والحكومات، والتحليلات القطرية المشتركة للأمم المتحدة، والدراسات والتقارير الدولية والإقليمية، والمؤشرات العالمية الرئيسية.

وإجمالاً، تضمنت المشاورات وعملية جمع البيانات أكثر من 300 من الشباب، بالإضافة إلى ممثلين عن وزارت الشباب والرياضة في الدول الأعضاء وخبراء يمثلون الأمم المتحدة وشركاء آخرين، تم إجراء ما مجموعه ست مشاورات ودورات تدريبية إقليمية في الفترة ما بين ديسمبر 2021 وسبتمبر 2022، فضلًا عن إجراء استبيان للدول الأعضاء لتحديد الجهود الراهنة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن:

- **تخطيط سياسات وبرامج الدول العربية حول الشباب والسلام والأمن - نوفمبر 2021: قامت** جامعة الدول العربية برصد جهود الدول الأعضاء فيما يخص تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2250، وحول مشاركة الشباب وتمكينهم بشكل عام، وأُرسِلَ استبيان إلى جميع الدول الأعضاء، استُكمل فيما بعد بمراجعة بحثية للموارد والبيانات المتاحة.

- **النهوض بالشباب والسلام والأمن في المنطقة العربية: التدريب الإقليمي للمدربين الشباب، 13-15 ديسمبر 2021، تونس العاصمة - تونس:** نظمته جامعة الدول العربية بالشراكة مع مكتب الاتصال التابع للأمم المتحدة لدى جامعة الدول العربية والمكتب الإقليمي للدول العربية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وحضره 30 من قادة الشباب الذين رشحتهم 10 دول أعضاء[124]، وتناول التدريب أجندة الشباب والسلام والأمن والمبادئ الرئيسية لتنفيذها بقيادة الشباب.

- **النهوض بالشباب والسلام والأمن في المنطقة العربية: المشاورة الإقليمية لتطوير الاستراتيجية الإقليمية للشباب والسلام والأمن، 16-17 ديسمبر 2021، تونس العاصمة، تونس:** حضرها ممثلو 11 وزارة للشباب والرياضة[125]، وأعضاء ائتلافات الشباب والسلام والأمن الوطنية القائمة والشبكات الشبابية الأخرى الفاعلة في مجال الشباب والسلام والأمن، وكذلك الشركاء الإقليميون والدوليون الذين يدعمون برامج ومبادرات الشباب والسلام والأمن، واستهدفت تلك المشاورة تعزيز الجهود

124 الأردن وتونس والسعودية والسودان والعراق وقطر ولبنان وليبيا ومصر واليمن.

125 الأردن وتونس والسعودية والسودان والعراق وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر واليمن.

الحالية في المنطقة بشأن قرار مجلس الأمن رقم 2250، وتحديد الأولويات المشتركة للاستراتيجية العربية بشأن الشباب والسلام والأمن.

- **تدريب توجيهي حول أجندة الشباب والسلام والأمن، 28-30 مارس 2022، القاهرة، مصر:** حضر موظفو جامعة الدول العربية تدريبًا توجيهيًا لمدة ثلاثة أيام حول مبادئ الشباب والسلام والأمن، والذي تولى تيسيره مكتب الاتصال التابع للأمم المتحدة لدى جامعة الدول العربية، ونفذته إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام وأكاديمية فولك برنادوت، وقدم التدريب للمشاركين مفاهيم المشاركة الشبابية الهادفة وإشراك المجتمع المدني، وحدد الممارسات الجيدة والمسارات الصحيحة لتنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن، وبناءً على التدريب، تم إنشاء مجموعة الدعم الفني لدعم جامعة الدول العربية في وضع الاستراتيجية، وتضم المجموعة منسقين من مكتب الاتصال التابع للأمم المتحدة لدى جامعة الدول العربية، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وأكاديمية فولك برنادوت، ومكتب الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمكتب الإقليمي للدول العربية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وممثلين اثنين عن الشباب.

- **اجتماع فريق الخبراء حول تطوير استراتيجية عربية للشباب والسلام والأمن للدول العربية، 12-13 سبتمبر 2022، عبر الإنترنت:** نظمت جامعة الدول العربية اجتماعًا لفريق من الخبراء عبر الإنترنت بالتعاون مع مكتب الاتصال التابع للأمم المتحدة لدى جامعة الدول العربية، ضم هذا الاجتماع 11 ممثلاً عن وزارات الشباب والرياضة[126]، وركز الاجتماع على الأولويات والتوصيات الرئيسية للاستراتيجية من قبل الدول الأعضاء، مع تحديد الفرص والاحتياجات والتحديات التي تتصورها الدول الأعضاء في التخطيط لها وتنفيذها.

- **الحوار الإلكتروني للشباب حول السلام والأمن:** نظمت جامعة الدول العربية حوارًا الكترونيا للشباب بتاريخ 17 سبتمبر 2022 بالتعاون مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التابعة للأمم المتحدة وخلية الابتكار التابعة للأمم المتحدة، بالاستعانة بمنصة تفاعلية للوصول إلى مجموعة متنوعة من الشباب في جميع أنحاء المنطقة العربية. وعممت الدعوة من خلال جامعة الدول العربية والشبكات الشبابية للشركاء ووسائل التواصل الاجتماعي لجذب الانتباه، وكانت المشاركة مفتوحة لأي شاب أو شابة يعيشون في المنطقة العربية تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عامًا، وتناول الاستبيان التفاعلي أسئلة حول معنى السلام والأمن، والتحديات التي يواجهها الشباب، ورؤيتهم بشأن خلق مجتمعات أكثر سلامًا وأمانًا، وحضره 295 من الشباب (176 شابة، و114 شاب، و5 فضلوا عدم الإفصاح عن جنسهم)، مثلوا ما لا يقل عن 13 بلد في المنطقة[127]. وكان الطلاب والشباب العاملين ممثلين على نحو متساو، بينما كان 11٪ من الحاضرين من العاطلين عن العمل أو ربات المنازل، وكان غالبية المشاركين من مناطق حضرية، بينما يعيش 26٪ منهم فقط في مناطق ريفية أو مدن صغيرة، وترك للمشاركين حرية

126 الأردن والبحرين وتونس والجزائر والسودان والعراق وفلسطين وقطر ولبنان وليبيا ومصر.

127 الأردن (العدد = 76)، تونس (العدد = 9)، الجزائر (العدد = 9)، المملكة العربية السعودية (العدد = 3)، السودان (العدد = 13)، سوريا (العدد = 13)، العراق (العدد = 15)، فلسطين (العدد = 17)، لبنان (العدد = 17)، ليبيا (العدد = 12)، مصر (العدد = 51)، المغرب (العدد = 31)، اليمن (العدد = 19)، أخرى (العدد = 9) - استهدف الحوار الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18-29 (العدد = 177)، ولكنه شمل أيضًا الشباب أقل من 18 عامًا (العدد = 64) وأكبر من 29 عامًا (العدد = 54).

عدم الإفصاح عن أسمائهم عند الإجابة على الأسئلة ذات النهايات المفتوحة والنهايات المغلقة سواء كانت بالكتابةً، أو بالتصويت على الاستبيانات، أو التصويت على إجابات بعضهم البعض.

- **المشاورة الإقليمية للشباب لتطوير استراتيجية عربية للشباب والسلام والأمن للدول العربية، 23-25 سبتمبر 2022، عبر الإنترنت: نظمتها جامعة الدول العربية و**ضمت المشاورة الإقليمية للشباب 24 ممثلاً للشباب من 11 دولة من الدول الأعضاء[128] لتحديد الأولويات والتوصيات الرئيسية من قبل الشباب.

128 الأردن وتونس والسودان والعراق وفلسطين وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب.

قرار بشأن

اعتماد الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن

إن مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب في دورته الاستثنائية بتاريخ 2023/9/19 .

بعد اطلاعه على:

- مذكرة قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة الشباب والرياضة – الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب).
- قرار مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب في الدورة العادية (46) رقم 1057 بتاريخ 2023/3/19 بشأن الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن.
- وبعد الاستماع إلى معالي السادة الوزراء،
- وبعد المناقشة،

يقـــرر

- اعتماد الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن، وعرضها على الدورة الخامسة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية التي ستعقد بموريتانيا بالصيغة المرفقة.

- تقديم الشكر للمملكة الأردنية الهاشمية على استضافتها إطلاق الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والامن خلال عام 2023.

(ق1096-د.غ.ع-2023/9/19)

ج06/س(09/23)/01-ق(11863)